

حقوق الأئمة

عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ

تأليف
فضيلة الشيخ الدكتور

عبدالله بن عبدالحكيم البخاري

الدّرس بطريق الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية



مصورات

أبي جبرالرمون العربي

والعالميني

حَقُوقُ الْوَلَدِ

عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ

حَقُوقُ الطَّبِيعِ مُحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٢١١١ / ٢٠١١ م

الإدارة: ٤٨ من السلام - أمريت - مرسى - القاهرة
الكتابة: ٨١ من الهدي - أمريت - مرسى - القاهرة

هاتف وفاكس: ٠٠٢٢٤٤٩١٩٧٩٥

هاتف محمول: ٠٠٢٠١٠١٠١٤٥

adwaasalaf2007@yahoo.com



حَقُوقُ الْوَلَدِ

عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ

تَأَلَّفَ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْخُبَارِيِّ

الْمُدْرَسُ بِكَلْبَةِ الْحَدِيدِ الشَّرِيفِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ
أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ
الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ:

فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ إِلَيْكُمُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ، أَنْ هَيَّا لَنَا هَذَا
الَلِّقَاءَ^(١)، وَالَّذِي نَرْجُو مِنْهُ -جَلَّ وَعَلَا- أَنْ يُبَارِكَ لَنَا وَلَكُمْ فِيهِ، وَأَنْ يَنْفَعَنَا
بِمَا نَقُولُ وَنَسْمَعُ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ.

كَانَ أَنْ طُلِبَ إِلَيَّ الْكَلَامُ حَوْلَ مَسْأَلَةٍ أَوْ مَوْضُوعٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُجْتَمَعِ؛
لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَفَتْ الْأَنْظَارَ إِلَيْهِ؛ وَقَدْ وَقَعَ الْاِخْتِيَارُ عَلَى مَوْضُوعٍ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا
الْمَقَامِ، أَلَا وَهُوَ:

« مِنْ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ^(٢) عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَمَاتِ »

وَلَا شَكَّ -أَيُّهَا الْإِخْوَةُ- أَنَّ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَآبَائِهِمْ وَثِيقَةٌ، وَهِيَ
نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ، تَظْهَرُ هَذِهِ الْعِلَاقَةُ لِمَنْ تَأَمَّلَ الْقُرْآنَ
الْكَرِيمَ وَالسُّنَّةَ الْمُطَهَّرَةَ، فَمَثَلًا: نَجِدُ وَصِيَّةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِهِمْ، فَقَالَ ﷻ:
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي

(١) أصل الرِّسَالَةِ مُحَاضَرَةٌ هَاتِفِيَّةٌ أَلْقَيْتُهَا عَبْرَ إِذَاعَةِ الدُّرُوسِ السَّلَفِيَّةِ -سَابِقًا-، وَمِيرَاثُ
الْأَنْبِيَاءِ -حَالِيًا-، ضَمَّنَ سِلْسِلَةَ لِقَاءَاتٍ نَظَّمَهَا الْمُشْرِفُونَ عَلَى الْإِذَاعَةِ وَالْمَوْقِعِ، وَكَانَتْ
الْمُحَاضَرَةُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٥ / ربيع الثاني / ١٤٢٩هـ).

(٢) كَانَ الْعُنْوَانُ سَابِقًا (الْأَبْنَاءُ)، فَارِئْتُ تَعْدِيلَهُ عَلَى مَا أَثْبَتُ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ وَالْمُتَقَرَّرِ أَنَّ لَفْظَ
(الْوَلَدِ) يَعُمُّ الذَّكَرَ (الابْنَ)، وَالْأُنْثَى (الْبِنْتَ)، كَمَا هِيَ دَلَالَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ
الْمُطَهَّرَةِ.

أَمْرٌ مُهِمٌّ وَلَا مِرٌّ مُهِمٌّ.

وأيضاً: نَجِدُ أَنَّ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ تَمَثَّلُوا أَخْلَاقًا عَظِيمَةً فِي قِيَامِهِمْ بِحَقِّ آبَائِهِمْ، وَدَعْوَتِهِمْ لِلخَيْرِ؛ فَإِبْرَاهِيمُ عليه السلام قَالَ لِأَبِيهِ - كَمَا حَكَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْهُ -: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَعِزَّنِي بِمَا أَنَا عَبْدُ اللَّهِ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ خَيْرٍ إِذْ دَعَا إِلَى الْكُفْرِ وَكَرِهَ لِلْإِسْلَامِ فَذَكَرْنَاكَ لَهُ وَلِيُنقِذَ مِنْهُ نَارَهُ﴾ [الأنعام: ٧٤].

وَقَالَ عليه السلام فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [٤١] إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَتَأْتِي لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴿[مريم: ٤١-٤٢].

وَنَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا خِطَابَاتُ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَبْنَائِهِمْ، فِي غَايَةِ مِنَ الْحُسْنِ وَالْإِشْفَاقِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ عَابَاؤُنَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ لِابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ: ﴿يَبْنَىٰ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ إِنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وَقَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. فِي آيَاتٍ عِدَّةٍ.

وَمِنْ نُصُوصِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ: مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ؛ أَحْفِظَ أَمْ ضَيَّعَ، حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»^(١).

وَقَوْلُهُ عليه السلام فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ....»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَمْ مِمَّنْ أَشْقَى وَلَدَهُ وَفِلْذَةً كَبِدِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِإِهْمَالِهِ وَتَرْكِ تَأْدِيبِهِ، وَإِعَانَتِهِ عَلَى شَهَوَاتِهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُكْرِمُهُ وَقَدْ أَهَانَهُ، وَأَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَقَدْ ظَلَمَهُ، فَفَاتَهُ انْتِفَاعُهُ بِوَلَدِهِ، وَفَوَّتَ عَلَيْهِ حَظُّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِذَا اعتُبرتِ الفَسَادُ فِي الْأَوْلَادِ رَأَيْتَ عَامَّتَهُ مِنْ قِبَلِ الْآبَاءِ»^(٣).

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٧٤/رقم ٩١٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣٤٥/رقم ٤٤٩٢ - الإحسان) - وغيرهما - من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه.

والحديث صحيحه مسنداً ابن حبان والألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٦٣٦).
ورجح جمع من الأئمة أنه مُرْسَلٌ مِنْ مَرَاثِيلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الجامع» (٤/عقب رقم ١٧٠٥)، وَالْإِمَامُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «العلل» (١٢/رقم ٢٥٤٦).

قُلْتُ: يُنْظَرُ «غَايَةُ الْمَرَامِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (رقم ٢٧١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) أخرجه الْبُخَارِيُّ (رقم ٧١٣٨) - فِي مَوَاضِعَ -، وَمُسْلِمٌ (رقم ١٨٢٩) - وَاللَّفْظُ لَهُ - مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

(٣) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ٣٥١).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأَكْثَرُ الْأَوْلَادِ إِنَّمَا جَاءَ فَسَادُهُمْ مِنْ قِبَلِ الْآبَاءِ وَإِهْمَالِهِمْ لَهُمْ، وَتَرْكِ تَعْلِيمِهِمْ فَرَائِضَ الدِّينِ وَسُنَنَهُ، فَأَضَاعُوهُمْ صِغَارًا، فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَنْتَفِعُوا آبَاءُهُمْ كِبَارًا، كَمَا عَاتَبَ بَعْضُهُمْ وَلَدَهُ عَلَى الْعُقُوقِ، فَقَالَ: يَا أَبَتِ إِنَّكَ عَقَقْتَنِي صَغِيرًا، فَعَقَقْتُكَ كَبِيرًا، وَأَضَعْتَنِي وَلِيدًا، فَأَضَعْتُكَ شَيْخًا كَبِيرًا»^(١).

إِذَنْ: لِلْأَبْنَاءِ حُقُوقٌ عَلَى آبَائِهِمْ يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا وَالْقِيَامُ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا سَيَسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ.

وَسَنَتَكَلَّمُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُهِّمَّةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي نِقَاطٍ مُرْتَبَةِ:

*** أَوَّلًا: مَعْنَى (الْحَقِّ) وَالْمُرَادُ بِهِ:**

نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْأَبْنَاءَ لَهُمْ حَقٌّ عَلَى آبَائِهِمْ، فَمَا الْمُرَادُ بِكَلِمَةِ (حَقٍّ)؟

الْحَقُّ: ضِدُّ الْبَاطِلِ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ

خَلَّادٌ.

وَيُطْلَقُ الْحَقُّ وَيُرَادُ بِهِ: الْعَدْلُ، وَيُرَادُ بِهِ: الْإِسْلَامُ، وَيُرَادُ بِهِ: الْمِلْكُ،

وَيُرَادُ بِهِ: الْأَمْرُ الْمَقْضِيُّ، وَيُرَادُ بِهِ: الصَّدْقُ، وَيُرَادُ بِهِ: الْمَوْتُ، وَيُرَادُ بِهِ:

الْحَزْمُ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي أُطْلِقَتْ عَلَى مَعْنَى الْحَقِّ^(١).

(١) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ٣٣٧).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص ١١٢٩)، و«لسان العرب» (٤٩/١٠) مادة (ح ق ق).

وَالْحَقُّ: هُوَ وَاحِدٌ (الْحُقُوقِ).

هَذَا مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ بَعْضُ مَعَانِيهِ الَّتِي لَهَا تَعَلُّقٌ.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ الشَّرْعِيُّ: أَنَّ الْحَقَّ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مَنُذُوبًا، فَالْحُكْمُ الثَّابِتُ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، وَقَدْ يَكُونُ مَنُذُوبًا، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحًا^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»^(٢).

فَكَلِمَةُ حَقٌّ هُنَا فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، يُرَادُ بِهَا: النَّدْبُ. وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ قَدْ تَكُونُ عَلَى الْوُجُوبِ إِذَا كَانَتْ خَاصَّةً، وَلَا يُوْجَدُ بِهَا مُنْكَرَاتٌ تُعَيِّقُ إِجَابَتَهَا، وَقَدْ تَكُونُ مَنُذُوبَةً إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ عَامَّةً غَيْرَ مَخْصُوصَةٍ. وَأَمَّا تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ فَكَلِمَةُ (حَقٌّ) أَتَتْ هُنَا عَلَى مَعْنَى الْوُجُوبِ.

إِذَنْ؛ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمُرَادَةُ بِكَلِمَةِ (حَقٌّ)؛ لِذَا سَتَنَاقِلُ فِي الْمُحَاضَرَةِ -بِإِذْنِهِ تَعَالَى- جُمْلَةً مِنْ حُقُوقِهِمُ الْوَاجِبَةِ أَوْ الْمَنُذُوبَةِ.

(١) انظر: «التعريفات»، للجرجاني (ص ١٢٠)، و«التوقيف على مهمات التعاريف»، للمناوي (ص ٢٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

❖ ثانياً: تقوى الآباء تحفظ الأبناء:

يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢].

هَذِهِ الْآيَةُ الْعَظِيمَةُ فِيهَا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ الصَّالِحَ يُحْفَظُ فِي ذُرِّيَّتِهِ، وَأَنَّ عِبَادَتَهُ لِلَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، وَتَقْوَاهُ لِلَّهِ ﷻ، وَمَا كَافَاهُ اللَّهُ ﷻ بِهِ مِنْ تَحْقِيقِهِ لِلْعُبُودِيَّةِ لِلَّهِ ﷻ، وَبَرَكَاتِهِ عِبَادَتِهِ لِلَّهِ أَنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُهُمْ وَيَمْتَدُّ خَيْرُهُ إِلَى ذُرِّيَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ؛ كَأَن يَشْفَعُوا لَهُ أَوْ يُشَفَّعَ فِيهِمْ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُمْ إِلَى أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَانِ.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ قَالَ: «حُفِظَا بِصَلَاحِ أَبِيهِمَا»^(١).

وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُمَا صَلاَحًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَهُمَا حُفِظَا -كَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- بِصَلاَحِ أَبِيهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَحْفَظُ بِحِفْظِ الرَّجُلِ

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٣٣٢)، والحميدي في «المسند» (١/ رقم ٣٧٦)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (١/ رقم ٣٦٠)، والطبري في «التفسير» (١٨/ ٩١). والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٣٦٩) كلهم من طريق مسعر عن عبد الملك بن ميسرة به. عند بعضهم زيادة في آخره: «وما ذكر منهما صلاح».

والأثر صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قلت: وإسناده صحيح.

الصَّالِحِ وَلَدُهُ، وَوَلَدَ وَلَدِهِ، وَدُوَيْرَتُهُ الَّتِي فِيهَا، والدُّوِيرَاتِ حَوْلُهُ، فَمَا يَزَالُونَ فِي حِفْظٍ مِنَ اللَّهِ وَسِتْرٍ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»^(٢) عِنْدَ الْآيَةِ السَّالِفَةِ: «فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ الصَّالِحَ يُحْفَظُ فِي ذُرِّيَّتِهِ، وَتَشْمَلُ بَرَكَةَ عِبَادَتِهِ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِشَفَاعَتِهِ فِيهِمْ وَرَفَعَ دَرَجَتِهِمْ إِلَى أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ؛ لِتَقَرَّرَ عَيْنُهُ بِهِمْ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَوَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ...»، ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمتهما الْمُتَقَدِّمَ.

فَحِفْظُ الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ، وَمُحَافَظَتُهُ عَلَى تَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَجَلَّ، وَخَشْيَتُهُ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ، وَالْقِيَامُ بِحَقِّ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- يَنْفَعُهُ وَيَنْفَعُ ذُرِّيَّتَهُ، وَصَلَاحُهُ وَخَيْرُهُ -بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى- هُوَ خَيْرٌ لِأَبْنَائِهِ وَعَقِبِهِ.

وَلَا يَعْْنِي ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ كُلَّ صَالِحٍ يَكُونُ أَبْنَاؤُهُ مِثْلَهُ، كَلَّا، فَلَيْسَ هَذَا بِضَّرُورَةٍ، فَيُوجَدُ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَبْنَائِهِمْ مَنْ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَةِ آبَائِهِ كَمَا مَرَّ مَعَنَا فِي الْآيَاتِ السَّابِقَاتِ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

وَاللَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ؛ إِذَنْ

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٣٣٠)، والحميدي في «المسند» (١/ رقم ٣٧٧)،

وأبو نعيم في «الحلية» (١٤٨/٣) كلهم من طريق محمد بن سوقة عنه.

قلت: وإسناده صحيح إلى ابن المنكدر رحمتهما.

(٢) (١٤٣/٣)، وينظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ص ٤٦٧).

لَيْسَ بِضُرُورَةٍ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ بَيْتِهِ مِثْلَهُ بِالصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ.

كَمَا قَالَ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أُمَرَاتَ نُوحَ وَأُمَرَاتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠].

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا: أَنَّ صَلَاحَ الْآبَاءِ لَهُ تَأْثِيرٌ عَلَى الْأَبْنَاءِ -كَمَا تَقَدَّمَ-.

وَلَا بُدَّ أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ مَسْئُولِيَّةَ الْآبَاءِ وَوَاجِبَهُمُ الْأَوَّلَ نَحْوَ أَبْنَائِهِمْ هُوَ: صَلَاحُ آخِرَتِهِمْ، وَصَلَاحُ دُنْيَاهُمْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ **وَعَلَى:** ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

فَمِنْ أَوَائِلِ الْوَاجِبَاتِ تَجَاهَ الْأَبْنَاءِ: إِنْقَادُهُمْ مِنَ النَّارِ، بَلْ هَذَا أَفْضَلُ مَا يُقَدِّمُهُ الْآبَاءُ لِأَبْنَائِهِمْ.

وَمِنْ الْعَجَائِبِ -وَالْعَجَائِبُ جَمَّةٌ-: أَنَّكَ تَرَى بَعْضَ الْآبَاءِ يُصَابُ بِالْهَمِّ وَالْغَمِّ الشَّدِيدَيْنِ إِذَا مَا انْخَفَضَ مُسْتَوَى أَحَدِ أَبْنَائِهِ أَوْ بَنَاتِهِ فِي تَحْصِيلِهِمُ الدَّرَاسِيَّ، وَتَعْلُوهُ الْكَابَةِ وَالْحُزْنَ!!

أَمَّا إِذَا انْخَفَضَ مُسْتَوَاهُ الْإِيمَانِي وَالْأَخْلَاقِي فَقَدْ لَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَهْتَمُّ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ!!

إِذَا تَغَيَّبَ الْأَبْنَاءُ عَنِ الدَّرَاسَةِ تَجِدُ الْآبَاءَ يَقْلَقُونَ، وَإِذَا مَا تَغَيَّبُوا عَنِ

الْمَسَاجِدِ وَعَنِ الْجَمَاعَاتِ وَالْجَمْعِ - وَبِخَاصَّةِ الذُّكُورِ مِنْهُمْ - تَجِدُ بَعْضًا مِنْهُمْ - بَلْ كَثِيرٌ - لَا يُحَرِّكُونَ سَاكِنًا! فَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى.

مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ جِدٌّ وَلَيْسَ بِالْهَزَلِ، قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً؛ فَلَمْ يَحْطَهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» (١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ أَكْبَرَ خَسَارَةٍ يَخْسِرُهَا الْمَرْءُ: هُوَ أَنْ يَخْسِرَ نَفْسَهُ وَيَخْسِرَ أَهْلَهُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: ١٥].

وَسُوءُ التَّرْبِيَةِ لَهُ أَثَرٌ مُدْمِرٌ عَلَى الْأَبْنَاءِ وَالْوَالِدَيْنِ وَعَلَى الْمُجْتَمَعِ؛ بَلْ وَعَلَى الْأَوْطَانِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِي: «أَمَّا إِهْمَالُ الْأَوْلَادِ: فَضَرَرُهُ كَبِيرٌ، وَخَطَرُهُ خَطِيرٌ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ بُسْتَانٌ فَنَمَيْتَهُ حَتَّى اسْتَمَتَّ أَشْجَارُهُ، وَابْتَعَتْ ثِمَارُهُ، وَتَزَخَّرَتْ زُرُوعُهُ وَأَزْهَارُهُ، ثُمَّ أَهْمَلْتَهُ فَلَمْ تَحْفَظْهُ، وَلَمْ تَسْقِهِ وَلَمْ تُنْقِهِ مِنَ الْآفَاتِ، وَتُعِدَّهُ لِلنُّمُو فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، أَلَيْسَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ وَالْحُمُقِ؟ فَكَيْفَ تُهْمِلُ أَوْلَادَكَ الَّذِينَ هُمْ فَلَذَةُ كِبْدِكَ، وَثَمَرَةُ فُؤَادِكَ، وَنُسْخَةُ رُوحِكَ، وَالْقَائِمُونَ مَقَامَكَ حَيًّا وَمَيِّتًا، الَّذِينَ بِسَعَادَتِهِمْ تَبِمُ

سَعَادَتُكَ، وَبِفَلَاحِهِمْ وَنَجَاحِهِمْ تُدْرِكُ بِهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَوْلُوا
الْأَلْبَنِ﴾ [آل عمران: ٧]»^(١).



(١) «بهجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار» (١٢٥) / الحديث السابع والستون).

التفصيل في مسائل الحقوق

فبعد الذي تقدم يسوقنا المقام إلى الكلام عن التفصيل في مسائل الحقوق.

فأقول: الأولاد نعمة عظيمة ومنحة كبرى يجب شكرها، وأن نقوم بحقوقها، وحقوقهم تنقسم إلى قسمين:

أولاً: حقوق قبل الوجود، بمعنى: قبل الولادة.

ثانياً: حقوق بعد الوجود والظهور في الدنيا.



أَوَّلًا: مِنْ حُقُوقِ الْوَلَدِ عَلَى وَالِدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الْآبُ صَالِحًا؛ حَتَّى يَنْتَفِعَ الْوَلَدُ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى -،
وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ.

وَيَدْخُلُ فِيهِ بِشَكْلٍ أَظْهَرَ: اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ، وَالَّتِي تَكُونُ أُمًّا
مُرَبِّيَّةً صَالِحَةً؛ فَإِنَّ الْأُمَّ الصَّالِحَةَ أَوْ الْأُمَّ عُمُومًا هِيَ أَوَّلُ لَبَنَةٍ فِي تَرْبِيَةِ الْأَبْنَاءِ
وَالْأَوْلَادِ عُمُومًا، فَالزَّوْجُ الْفَطِنُ الْكَيِّسُ هُوَ الَّذِي يَخْتَارُ التَّرْبَةَ الطَّيِّبَةَ الَّتِي إِذَا
زَرَعَ بِهَا الْبَذْرَ يَخْرُجُ طَيِّبًا بِإِذْنِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ
يَخْرُجُ نَبَاتُهُ، بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الاعراف: ٥٨].

وَدِينَنَا الْإِسْلَامِيُّ قَدْ حَثَّنَا عَلَى اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ الطَّيِّبَةِ الْمُبَارَكَةِ؛
الَّتِي إِنْ خَرَجَ الزَّوْجُ مِنَ الْبَيْتِ حَفِظَتْهُ وَحَفِظَتْ أَوْلَادَهُ وَحَفِظَتْ عِرْضَهُ.
وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ»،
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (رقم ١٤٦٧)، وأحمد في «المسند» (رقم ٦٥٦٧)، والنسائي (٦٩/٦)،
وابن ماجه (رقم ١٨٥٥) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وَفِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا؛ فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ» (١).
فَالْحَدِيثُ فِيهِ إِخْبَارٌ أَنَّ الَّذِي يَدْعُو الرِّجَالَ إِلَى التَّرُوجِ أَحَدُ هَذِهِ الْأَرْبَعِ، وَآخِرُهَا: «وَلِدِينِهَا؛ فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»، فَأَمَرَهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا وَجَدُوا ذَاتَ الدِّينِ أَلَّا يَعْدِلُوا عَنْهَا.

وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ «قَالَ: الَّتِي تَسْرُهُ إِنْ نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِنْ أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ» (٢).

إِذِنْ؛ اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ مِنْ أَوَائِلِ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْآبَاءِ قَبْلَ وَلَاذَتِهِمْ، وَقَبْلَ وُجُودِهِمْ إِلَى الدُّنْيَا وَخُرُوجِهِمْ إِلَيْهَا.

قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ لِبَنِيهِ: «قَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكُمْ صِغَارًا وَكِبَارًا، وَقَبْلَ أَنْ تُوَلَّدُوا. قَالُوا: وَكَيْفَ أَحْسَنْتَ إِلَيْنَا قَبْلَ أَنْ نُوَلَّدَ؟ قَالَ: اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنَ الْأُمَّهَاتِ مَنْ لَا تَسْبُونَ بِهَا» (٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي (٦٨/٦)، وأحمد (رقم ٧٣٧٣)، والحاكم (١٦١/٢) من طريق ابن عجلان حدثني سعيد (المقبري) عن أبي هريرة به.

قال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وحَسَنَهُ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٨٣٨).

(٣) «أدب الدنيا والدين» (ص ١٣٢).

وَكَذَلِكَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَارَ الرَّجُلَ الصَّالِحَ حَتَّى يَتَعَاوَنَا جَمِيعًا عَلَى تَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ تَرْبِيَةً صَالِحَةً مُصْلِحَةً مُحَقَّقَةً لِعِبُودِيَّةِ اللَّهِ **جَلَّالَهُ**.

ثَانِيًا: الْحِرْصُ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ حِينَ الْجَمَاعِ، وَقَوْلِ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَذْكَارِ الثَّابِتَةِ كَمَا هُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَنْ يَقُولَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»، قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «ثُمَّ إِنْ قُدِّرَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَقْضِي وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»^(١).

وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ، فَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فِيهِ تَحْقِيقُ لِلْعِبُودِيَّةِ، وَتَجْرِيدُ الْإِتِّبَاعِ لِنَبِيِّ اللَّهِ **ﷺ**، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَبْدَ يَحْرِصُ كُلَّ الْحِرْصِ عَلَى أَنْ يَتَجَنَّبَ، وَأَنْ يُجَنَّبَ نَفْسُهُ وَأَوْلَادُهُ نَزَغَاتِ الشَّيَاطِينِ، فَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ **وَجَلَّ** مِنَ الشَّيْطَانِ وَنَزَغَاتِهِ، وَيَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ **وَجَلَّ** أَنْ يُجَنَّبَ مَنْ كَتَبَ لَهُ أَنْ يُوَلَّدَ مِنْ صُلْبِهِ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ.

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّوْجِيهِ النَّبَوِيِّ السَّيِّدِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ حَتَّى وَهُوَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ أَنْ يَتَّبِعَ السُّنَّةَ، وَالسُّنَّةُ خَيْرٌ.

ثَالِثًا: دُعَاءُ اللَّهِ - جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ - بِأَنْ يَرْزُقَهُمَا الْوَلَدَ الصَّالِحَ، وَهَذَا هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ.

كَمَا قَالَ اللَّهُ **وَجَلَّ**: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ

(١) أخرجه البخاري (٥١٦٥)، ومسلم (١٤٣٤) من حديث ابن عباس **رحمهما**.

وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِ إِمَامًا ﴿ [الفرقن: ٧٤].

قَالَ **عَلَّاهُ** عَنْ زَكَرِيَّا: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ. قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨].

وَيَقُولُ -جَلَّ وَعَلَا- مُخْبِرًا عَنْ زَكَرِيَّا **الطَّيِّبُ** أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو وَيُنَادِي رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا، فَقَالَ فِي ذَلِكَ الدُّعَاءِ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ عَالِي عِثَابِ يَعْقُوبُ﴾ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿ [مريم: ٤-٦].

وَهَذِهِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ نَذَرَتْ مَا فِي بَطْنِهَا لِلَّهِ **وَعَلَّاهُ** فَقَالَتْ: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥].

فَعَلَى الْوَالِدَيْنِ أَنْ يَتَحَرَّيَا أَوْقَاتِ اسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ، فَيَدْعُونَ دَعْوَةَ الْمُحْتَاجِ الْمُضْطَرِّ الْمُنْكَسِرِ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-؛ فَيَلْجَأُونَ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أَنْ يَرْزُقَهُمَا الذَّرِّيَّةَ الصَّالِحَةَ الْمُصْلِحَةَ؛ لِأَنَّ فِي وُجُودِ الْإِبْنِ الصَّالِحِ أَوْ الْبِنْتِ الصَّالِحَةِ الْمُصْلِحَةِ خَيْرًا لِلْإِنْسَانِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ.

كَيْفَ لَا، وَالنَّبِيُّ **ﷺ** أَخْبَرَ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّهُ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» ^(١).

(١) (رقم ١٦٣١) من حديث أبي هريرة **رضي الله عنه**.

فَهَذَا مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي يَمْتَدُّ عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَمُفَارَقَتِهِ لِلدُّنْيَا؛ فَكُمْ فِي وُجُودِ الْابْنِ الصَّالِحِ، أَوْ الْبِنْتِ الصَّالِحَةِ مِنْ خَيْرٍ يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ!!

وَكَمَا حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ الْوَالِدَيْنِ عَلَى الدُّعَاءِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ فِي أَنْ يَرْزُقَهُمَا ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، وَأَنْ يُجَنِّبَهُمَا الشَّيْطَانَ وَنَزَغَاتِ الشَّيَاطِينِ، حَذَرَ كَذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَى الْأَوْلَادِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ، لَا تَوَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عَطَاءٌ فَيَسْتَجِيبَ لَكُمْ»^(١). وَالْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

وَيَقُولُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ»^(٢). وَذَكَرُوا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ فَشَكَا إِلَيْهِ بَعْضَ وَلَدِهِ، فَقَالَ لَهُ: «هَلْ دَعَوْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَنْتَ أَفْسَدْتَهُ».

وَأُسْنَدَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»، مِنْ (كِتَابِ: الطَّلَاقِ، بَابُ: إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ مَنْ يَكُونُ الْوَلَدُ): حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

(١) أخرجه مسلم (رقم ٣٠١٤) في جملة حديث طويل.

(٢) أخرجه الترمذي (رقم ١٩٠٥)، وابن ماجه (رقم ٣٨٦٢)، والبخاري في «الأدب المفرد»

(رقم ٤٨١)، وأحمد (رقم ٧٤٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وصححه العلامة الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (رقم ٣٧٢).

أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَقَالَتْ: ابْنَتِي وَهِيَ فَطِيمٌ أَوْ شَبْهَةٌ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي - يَعْنِي: كُلُّ مِنْهُمَا يَطْلُبُ الْبِنْتَ لَهُ -.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «اقْعُدْ نَاحِيَةً»، وَقَالَ لَهَا: «اقْعُدِي نَاحِيَةً»، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُواَهَا» - كُلٌّ مِنْكُمَا يَدْعُو الْبِنْتَ إِلَيْهِ -، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِهَا، اللَّهُمَّ اهْدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا^(١).

فَانظُرُوا إِلَى عِظَمِ الدُّعَاءِ، وَكَيْفَ أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ!

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غفر: ٦٠]^(٢).
إِذَنْ، مِنْ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْآبَاءِ: الدُّعَاءُ بِأَنْ يَرْزُقَهُمُ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - الْوَلَدَ الصَّالِحَ.

رَابِعًا: الْعِنَايَةُ بِهِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ فِي بَطْنِ الْأُمِّ؛ فَلَا يَجُوزُ إِذَاؤُهُ أَوْ التَّسَبُّبُ فِي

(١) «سنن أبي داود» (رقم ٢٢٤٤)، قال الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٧/ رقم ١٩٤١ - الكتاب الكبير): «إسناده صحيح على شرط مسلم، وصححه الحاكم والذهبي وابن القطان».

(٢) «سنن أبي داود» (رقم ١٤٧٩)، و«جامع الترمذي» (رقم ٢٩٦٩)، و«سنن ابن ماجه» (رقم ٣٨٢٨) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (رقم ٣٤٠٧).

ذَلِكَ، أَوِ التَّعَدِّي عَلَيْهِ بِإِسْقَاطِ أَوْ نَحْوِهِ، فَيُرَاعَى وَيُتَّقَى اللهُ **وَعَن** فِيهِ، وَيَسْعَى الْعَبْدُ سَعْيًا حَثِيثًا فِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى وَلَدِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْحُقُوقِ الَّتِي لِلْوَلَدِ.

وَلَا يَجُوزُ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَيْضًا- لِلْأُمِّ أَنْ تُضْعِفَ نَفْسَهَا، وَأَنْ تَمْتَنِعَ مِنَ الْغِذَاءِ الْمُفِيدِ لِلطِّفْلِ؛ رَغْبَةً فِي إِضْعَافِهِ وَإِمَاتَتِهِ، وَهَذَا خُسْرَانٌ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-، وَافْتِيَاتٌ، وَتَعَدٌّ، وَإِضَاعَةٌ لِلْحَقِّ وَإِسَاءَةٌ.

وَإِنِّي لَأَسْتَعْرِبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْعَوْنَ سَعْيًا حَثِيثًا فِي الْإِضْرَارِ بِأَوْلَادِهِمْ وَهُمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ، أَعْنِي: مَرْحَلَةَ الْوُجُودِ فِي بَطْنِ الْأُمِّ.

كَيْفَ فَاتَ هَؤُلَاءِ تِلْكَ النُّصُوصُ الَّتِي مَرَّتْ مَعَنَا مِنْ أَنْ وَجُودَ الْإِبْنِ الصَّالِحِ أَوْ الْبِنْتِ الصَّالِحَةِ خَيْرٌ لِلْإِنْسَانِ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ؟!

كَيْفَ فَاتَهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَتَرْفَعَ دَرَجَتُهُ فِي الْجَنَّةِ؛ فَيَقُولُ: أَنَّنِي لِي هَذَا؟ فَيَقَالَ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدَكَ لَكَ»^(١)؟!

فَإِذَا مَا ذَهَبَ هَذَا الْوَلَدُ بِإِسْقَاطِ أَوْ إِمَاتَةٍ وَهُوَ فِي الْبَطْنِ، قَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ وَفَاتِهِ فَاتَهُ خَيْرٌ عَظِيمٌ، فَلْيَحْرِصِ الْإِنْسَانُ بِاسْتِيفْرَاحٍ وَسُعِهِ وَجُهِدِهِ لِلْسَّيْرِ عَلَى هَذَا الْحَقِّ وَالْقِيَامِ بِهِ، كُلٌّ بِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ، وَلَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٦٦٠)، وأحمد (١٠٢٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه

الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٥٩٨).

ثانياً: حقوق الولد على والديه بعد الولادة

* حقوق الأولاد بعد خروجهم للدنيا كثيرة وعديدة، ومن أهمها:

أولاً: أن يكون استقباله وفق السنة؛ أي: على هدي رسول الله ﷺ.
ومن ذلك: تحنيكه بالتمر، والدعاء له:

ففي الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله تعالى عنه - قال: ولد لي غلام فأتيت به النبي ﷺ فسماه إبراهيم، وحنكه بتمر، ودعا له بالبركة، ودفعه إليّ^(١).

ثانياً: تسميتهم التسمية الحسنة، واختيار الاسم الصالح الحسن:

فالأب لا تنتهي مسؤوليته تجاه الأولاد باختيار الأم الصالحة - كما تقدم - مع عظيم هذا الأمر، لكن الأمر يمتد معه - الواجبات تمتد -، وهذا من حقوقه الواجبة؛ أن يختار له الاسم الحسن.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٦٧)، ومسلم (٢١٤٥).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَصْلِ بَدِيعِ هَامٍ لِفَقْهِ هَذَا الْبَابِ: «فَصْلُ:

فِي فَقْهِ هَذَا الْبَابِ:

لَمَّا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ قَوَالِبَ لِلْمَعَانِي، وَدَالَّةً عَلَيْهَا، اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا ارْتِبَاطٌ وَتَنَاسُبٌ، وَأَلَّا يَكُونَ الْمَعْنَى مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَحْضِ الَّذِي لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهَا، فَإِنَّ حِكْمَةَ الْحَكِيمِ تَأْتِي ذَلِكَ، وَالْوَاقِعُ يَشْهَدُ بِخِلَافِهِ، بَلْ لِلْأَسْمَاءِ تَأْيِيرٌ فِي الْمُسَمَّيَاتِ، وَلِلْمُسَمَّيَاتِ تَأَثُّرٌ عَنْ أَسْمَائِهَا فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالْخِفَةِ وَالثَّقَلِ، وَاللِّطَافَةِ وَالْكَثَافَةِ، كَمَا قِيلَ:

وَقَلَمًا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ ذَا لَقَبٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَرْتَ فِي لَقَبِهِ

وَكَانَ يَسْتَحِبُّ الْأِسْمَ الْحَسَنَ...، وَكَانَ يَأْخُذُ الْمَعْنَى مِنْ أَسْمَائِهَا فِي الْمَنَامِ وَالْيَقَظَةِ...، وَكَانَ يَكْرَهُ الْأَمْكِنَةَ الْمُنْكَرَةَ الْأَسْمَاءِ، وَيَكْرَهُ الْعُبُورَ فِيهَا...، وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْمُسَمَّيَاتِ مِنَ الْارْتِبَاطِ وَالتَّنَاسُبِ وَالْقَرَابَةِ مَا بَيْنَ قَوَالِبِ الْأَشْيَاءِ وَحَقَائِقِهَا، وَمَا بَيْنَ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ، عَبَرَ الْعَقْلُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ...، وَضِدَّ هَذَا الْعُبُورِ مِنَ الْأِسْمِ إِلَى مُسَمَّاهُ...».

فَعَلَى الْآبِ أَنْ يَتَّعِدَ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمُحَرَّمَاتِ، أَوِ الَّتِي لَا تَلِيقُ بِالْمُسْلِمِينَ، فَالْأِسْمُ لَهُ دَوْرٌ فِي نَفْسِيَّةِ الْوَلَدِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ (كِتَابِ الْآدَابِ / بَابُ جَوَازِ

تَحْنِيكَ الْمَوْلُودِ):

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَتَيْتُ بِالْمُنْدَرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ وُلِدَ، فَوَضَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَخْذِهِ، وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ فَلَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِابْنِهِ فَاحْتَمَلَ مِنْ عَلَى فَخِذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْلَبُوهُ، فَاسْتَفَاقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: «أَيْنَ الصَّبِيِّ؟»، فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: أَقْلَبْنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «مَا اسْمُهُ؟»، قَالَ: «فُلَانٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ اسْمُهُ الْمُنْدَرُ»، فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْدَرُ^(١).

وَجَاءَ أَيْضًا عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيحِ»، فِي (كِتَابِ الْفَضَائِلِ / بَابُ رَحْمَتِهِ ﷺ بِالصَّبَّيَانِ وَالْعِيَالِ، وَتَوَاضُعِهِ) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وُلِدَ لِي اللَّيْلَةُ غُلَامٌ فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فَيَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى الْمَوْلُودُ فِي يَوْمِهِ الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى يَوْمٍ عَقِيقَتِهِ، وَإِنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ يَسِيرًا فَلَا حَرَجَ^(٣).

وَقَدْ بَوَّبَ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» مِنْ (كِتَابِ الْأَدَبِ / بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ)، ذَكَرَ حَدِيثًا: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٦١٩١)، ومسلم (٢١٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣١٥).

(٣) ينظر: «تحفة المودود» لابن القيم (ص ١٥١ و ١٦٢)، و«زاد المعاد» (٢/ ٣٣٣).

(٤) (رقم ٢٨٣٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو عند مسلم (رقم ٢١٣٢) في كتاب

أَمَّا حَدِيثُ: «خَيْرُ الْأَسْمَاءِ مَا عُبِدَ وَحُمِدَ». فَهَذَا حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ

إِلَى اللَّهِ، كَعَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»^(٢).

إِذَنْ: الْأَسْمُ الْحَسَنُ وَالصَّالِحُ وَالَّذِي هُوَ مِنْ حُقُوقِ الْأَبْنَاءِ أَوْ الْبَنَاتِ عَلَى الْآبَاءِ، يَجِبُ أَنْ يَخْتَارَهُ اخْتِيَارًا حَسَنًا، مُنَاسِبًا لَا يُعَيِّرُ بِهِ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، إِذْ إِنَّ بَعْضَ الْآبَاءِ قَدْ يُعْجِبُهُ اسْمٌ مُعَيَّنٌ وَلَكِنَّ هَذَا الْأَسْمَ قَدْ يَكُونُ مَذْمُومًا عِنْدَ قَوْمٍ، أَوْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّبْزِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَذِيَّةَ الْمُسْلِمِ لَا تَجُوزُ، فَلَا يَتَسَبَّبُ الْوَالِدَانِ فِي أَذِيَّةِ ابْنِهِمَا أَوْ بِنْتِهِمَا بِسَبَبِ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اسْمًا مُعَبَّدًا لِغَيْرِ اللَّهِ^(٣)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِأَسْمَاءِ الْكُفَّارِ، وَلَا بِأَسْمَاءٍ فِيهَا تَرْكِيبَاتٌ لِلنَّفْسِ^(٤).

الأدب/ باب النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يُستحب من الأسماء)، ولفظه: «إِنَّ

أَحَبُّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ ﷻ: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ».

والحديث عند أبي داود وابن ماجه وغيرهما.

(١) انظر: «كشف الخفاء» (١/ رقم ١٨٨ و ١٢٤٥) و«السلسلة الضعيفة» (رقم ٤١١).

(٢) «مراتب الإجماع» (ص ١٥٤)، وأقره الإمام ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ١٦٤).

(٣) ينظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٥٤) و«تحفة المودود» (ص ١٦٥-١٦٧).

(٤) ينظر: «تحفة المودود» (ص ١٧٠).

وَالنَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُغَيِّرُ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ إِلَى
أَسْمَاءٍ حَسَنَةٍ، فَقَدْ غَيَّرَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَمَا جَاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي
«الصَّحِيحِ» (كِتَابُ الْأَدَابِ / بَابُ اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ إِلَى حَسَنِ)
مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - غَيَّرَ اسْمَ
عَاصِيَةٍ، وَقَالَ: «أَنْتِ جَمِيلَةٌ»^(١).

وَجَاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيحِ»، وَأَبِي دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ
عَمْرٍو بْنَ عَطَاءٍ سَمَى ابْنَتَهُ بَرَّةً، فَقَالَتْ زَيْنُبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - نَهَى عَنْ هَذَا الْأَسْمِ، وَسُمِّيَتْ بَرَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ»، فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيَهَا؟
فَقَالَ: «سَمُّوَهَا زَيْنَبَ»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ: «غَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - اسْمَ
الْعَاصِي وَعَزِيزٍ وَعَتَلَةَ وَشَيْطَانَ وَالْحَكَمَ وَغُرَابَ وَحُبَابَ وَشِهَابَ فَسَمَّاهُ
هِشَامًا، وَسَمَّى حَزْبًا سِلْمًا، وَسَمَّى الْمُضْطَجَعَ الْمُنْبِعِثَ، وَأَرْضًا تُسَمَّى
عَفْرَةً، سَمَّاهَا خُضْرَةً أَوْ خَضِرَةً، وَشِعْبَ الضَّلَالَةِ سَمَّاهُ شِعْبَ الْهُدَى، وَبَنِي
الرَّيْنَةَ، أَوْ بَنِي الرَّيْنَةِ سَمَّاهُمْ بَنِي الرُّشْدَةِ، وَسَمَّى بَنِي مُعَاوِيَةَ بَنِي رِشْدَةَ». قَالَ

(١) أخرجه مسلم (رقم ٢١٣٩)، وأبو داود (رقم ٤٩٥٢) والترمذي (رقم ٢٨٣٨).

(٢) أخرجه مسلم (رقم ٢١٤٢)، وأبو داود (رقم ٤٩٥٣).

وقصة تغيير رسول الله ﷺ لاسم (زينب) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من (برّة)، هي في «الصحيحين» من
حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، البخاري (رقم ٦١٩٢)، ومسلم (رقم ٢١٤١).

أبو داود: «تَرَكْتُ أَسَانِيدَهَا لِلْإِخْتِصَارِ»^(١).

فَإِذَنْ، مِنْ حُقُوقِ الْأَبْنَاءِ: التَّسْمِيَةُ الْحَسَنَةُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ^(٢).

ثَالِثًا: الْعَقِيْقَةُ عَنْهُ:

الْعَقِيْقَةُ عَنِ الْمَوْلُودِ مَشْرُوعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ سُنِّيَتَهَا^(٣)، قَالَ الْإِمَامُ
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ **رَحِمَهُ اللَّهُ**: «أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يَدْعُونَ الْعَقِيْقَةَ عَنِ
الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ»^(٤).

وَتَكُونُ فِي سَابِعِهِ، أَوْ فِي الرَّابِعِ عَشَرَ، أَوْ فِي الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ، قَالَ
صَالِحُ ابْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ **رَحِمَهُ اللَّهُ**: «قَالَ أَبِي فِي الْعَقِيْقَةِ: تُذْبَحُ يَوْمَ السَّابِعِ،
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ»^(٥)، ثُمَّ إِنَّ

(١) ذكر ذلك عقب حديث (رقم ٤٩٥٦)، وهو حديث (الحنن) جد الإمام سعيد بن المسيب **رَحِمَهُ اللَّهُ**.

(٢) عقد الإمام ابن القيم في «تحفة المودود» فصلاً بديعاً في مسألة التسمية، فقال: (الفصل الثاني: فيما يُستحبُّ من الأسماء وما يُكره منها) (ص ١٦٣) وما بعده؛ فليُنظر لأهميته، وينظر أيضاً «زاد المعاد» (٢/ ٣٣٤) (فصل: في هديه **رَحِمَهُ اللَّهُ** في الأسماء والكنى)، وفصل آخر مهم جداً (٢/ ٣٣٦) عَنْوَنَ لَهُ بقوله: (فصل: في فقه هذا الباب).

(٣) ينظر: «تحفة المودود» (ص ٤٥-٤٦)، و«زاد المعاد» (٢/ ٣٢٥).

وينظر (الفصل السابع) من (الباب السادس) في «تحفة المودود» (ص ٧٤-٨٥) حيث تكلم الإمام ابن القيم فيه عن الخلاف في وجوب العقيقة واستحبابها، وحُجج الطائفتين.

(٤) نقله الإمام ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٤٥)، والعلامة العيني في «عمدة القاري» (٨٣/ ٢١).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه صالح (٢/ ٢١٠).

لَمْ يَتِمَّكَنْ عَقَّ عَنْهُ مَتَى شَاءَ، وَمَتَى تَيْسَرَ^(١)، وَيَكُونُ عَنِ الذَّكَرِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْأُنْثَى شَاةٌ^(٢)، فَكُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ أَوْ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، كَمَا جَاءَ بِذَلِكَ الْخَبَرُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» وَغَيْرِهِ^(٣).

(١) ينظر الفصل الذي عقده الإمام ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٨٦-٨٩) بعنوان (الفصل الثامن: في الوقت الذي تُستحبُّ فيه العقيقة).

(٢) كما صحَّ بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ من حديث عائشة رضي الله عنها، عند الترمذي في «الجامع» (رقم ١٥١٣) وابن ماجه في «السنن» (رقم ٣١٦٣) وغيرهما، قال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ»، وصححه ابن القيم في «زاد المعاد» (٢/ ٣٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود (رقم ٢٨٣٨)، والترمذي في «الجامع» (رقم ١٥٢٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ١٦٦)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ٣١٦٥) مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رضي الله عنه.

الحديث قال فيه الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ»، وصحَّحه الحاكم في «المستدرک» (٤/ ٢٣٧)، ووافقه الذهبي، وصححه أيضًا الألباني في مواطن من كتبه منها «صحيح الجامع» (٤١٨٤).

وَمَعْنَى «مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ»: هُوَ مَا قَالَهُ الْعَلَّامَةُ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (٤/ ٢٦٥): «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، وَأَجُودُ مَا قِيلَ فِيهِ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: هَذَا فِي الشَّفَاعَةِ، يَرِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْقُ عَنْهُ فَمَاتَ طِفْلًا لَمْ يَشْفَعْ فِي أَبِيهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ الْعَقِيقَةَ لَازِمَةٌ لِأَبْدَنِّهَا، فَشَبَّهِ الْمَوْلُودَ فِي لَزُومِهَا وَعَدَمِ انْفِكَائِهِ مِنْهَا بِالرَّهْنِ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ».

وينظر: «تحفة المودود» (ص ٥٥ و ٩٨ و ١٠٢)، و«زاد المعاد» (٢/ ٣٢٦)، و«فتح الباري» (٩/ ٥٩٤).

رَابِعًا: الرِّضَاعَةُ الْحَقَّةُ:

فَلَا يُعْزَلُ الطِّفْلُ عَنْ حَلِيبِ الْأُمِّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَنْفَعُ وَالْأَصْلَحُ:
﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ فِي إِرْضَاعِ الْأُمِّ مَنَفْعَةً لِلْأُمِّ وَلِرِضِيعِهَا، مِنْ انْتِفَاعِهِ بِقُرْبِهَا مِنْهُ، وَبِعَظْفِهَا عَلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ ظَهَرَ أَوْ ظَهَرَتْ دَلَالُ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَأُمُورٌ أُخْرَى لَمْ تَظْهَرْ دَلَالُهَا، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- وَلَا يَحْتُ إِلَّا بِمَا فِيهِ خَيْرٌ وَمَنَفْعَةٌ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، وَلَا شَكَّ هُوَ نَافِعٌ وَمُفِيدٌ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْأُمِّ أَنْ تُضَارَّ وَلَدُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

قَالَ الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ: «نَهَى اللَّهُ أَنْ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا، وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ الْوَالِدَةُ: لَسْتُ مُرْضِعَتَهُ، وَهِيَ أَمْثَلُ لَهُ غِذَاءً وَأَشْفَقُ عَلَيْهِ وَأَرْفُقُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ أَنْ يُعْطِيَهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلْمَوْلُودِ لَهُ أَنْ يُضَارَّ بِوَلَدِهِ وَالِدَتُهُ فَيَمْنَعَهَا أَنْ تُرْضِعَهُ ضَرَارًا لَهَا إِلَى غَيْرِهَا»^(١).

(١) علقه البخاري في «صحيحه» (كتاب النفقات / باب وقال الله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ (٩ / ص ٥٠٤ - فتح).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «تُحْفَةِ الْمَوْدُودِ»^(١) مُسْتَنْبِطًا الْأَحْكَامَ مِنَ الْآيَةِ فَقَالَ: «فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى عِدَّةِ أَحْكَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ تَمَامَ الرِّضَاعِ حَوْلَانِ، وَذَلِكَ حَقٌّ لِلْوَلَدِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ، وَأَكْثَهُمَا بِ(كَامِلَيْنِ) لِثَلَا يُحْمَلَ اللَّفْظُ عَلَى حَوْلٍ وَأَكْثَرُ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْآبَوَيْنِ إِذَا أَرَادَا فِطَامَهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِتَرْضِيهِمَا وَتَشَاوَرِهِمَا مَعَ عَدَمِ مَضَرَّةِ الطِّفْلِ، فَلَهُمَا ذَلِكَ.

وِثَالِثُهَا: أَنَّ الْآبَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لِوَلَدِهِ مُرْضِعَةً أُخْرَى غَيْرَ أُمِّهِ، فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَرِهَتْ الْأُمُّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا بِهَا أَوْ بِوَلَدِهَا، فَلَا يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَسْتَمِرَّ الْأُمُّ عَلَى رِضَاعِهِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ إِلَى نِصْفِ الثَّلَاثِ أَوْ أَكْثَرِ».

وَالدِّرَاسَاتُ الْحَدِيثَةُ^(٢) تَحُثُّ عَلَى ذَلِكَ وَتُبَيِّنُ فَائِدَتَهُ، وَتَحُثُّ الْأُمَّهَاتِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَذَا الْإِرْضَاعِ، وَأَنَّ مَنَافِعَهُ عَدِيدَةٌ عَلَى الْمَوْلُودِ؛ فَيُعْذِّبُهُ التَّغْذِيَةُ

(١) (ص ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) ينظر في ذلك ما كتبه الدكتور حسان شمسي باشا - وهو عضو الكليات الملكية للأطباء في بريطانيا، وعضو الكلية الملكية للأطباء في أيرلندا - في كتاب «الرضاعة من لبن الأم، وماذا تخسر الأم من عدم إرضاعها؟»، حيث تضمن فصلاً مهمة ومفيدة في الموضوع، مع عنايته بتوثيق المعلومات العلمية والطبية المذكورة، فلينظره من شاء، طبع الطبعة الثانية عام ١٤١٣ هـ عن مكتبة السوادي بجدة - السعودية.

التَّامَّةَ الْكَامِلَةَ الَّتِي تُغْنِيهِ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ، وَفِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْأُمِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْ حَلِيبِ الْأُمِّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

خَاسًا: النَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ وَإِطْعَامُهُمْ مِنَ الْحَلَالِ، وَالْإِبْتِعَادُ عَنِ السُّحَرِمَاتِ .

فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ -أَعْنِي: الْآبَاءُ- أَنْ يُطْعِمُوا أَبْنَاءَهُمْ الْحَرَامَ، فَإِنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ الْغِشِّ وَالْخِيَانَةِ لِلْأَوْلَادِ مَا لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، فَأَيُّ جَسَدٍ نَبَتَ عَلَى السُّحْتِ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-.

فَتَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ الْحَلَالُ، وَأَنْ يُنْفِقَ مِنْ طَيِّبِ مَالِهِ، لِيَسْتَفِيعَ بِصَلَاحِ ابْنِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

سَادِسًا: الْعِنَايَةُ وَالْاهْتِمَامُ بِتَعْلِيمِ الابْنِ وَالْبِنْتِ مَا يَنْفَعُهُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ:

وَأَهَمُّ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ: غَرْسُ الْإِعْتِقَادِ السَّلِيمِ فِي نَفْسِ الابْنِ وَالْبِنْتِ وَحَثُّهُمْ عَلَى الْخَيْرِ، وَمُصَاحَبَةِ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَتَحْذِيرُهُمْ مِنَ الشَّرِّ وَرُقْفَةِ السُّوءِ، وَتَعْوِيدُهُمُ الصَّلَاةَ.

قَالَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَقِيبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢].

وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥)، وأحمد (٦٦٥٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٨٣/٣)، والألباني في «إرواء الغليل» (رقم ٢٤٧).

قال الإمام ابن القيم: «ففي هذا الحديث ثلاثة آداب: أمرهم بها، وضربهم عليها لعشر، والتفريق بينهم في المضاجع»^(١).

وقال أيضاً في موطن آخر: «والصبي وإن لم يكن مكلفاً، فوليّه مكلف لا يحلّ له تمكينه من المحرّم، فإنّه يعتاده، ويعسر فطامه عنه، وهذا أصحّ قولي العلماء.

واحتج من لم يره حراماً عليه: بأنّه غير مكلف؛ فلم يحرم لبسه للحبر كالدابة.

وهذا من أفسد القياس؛ فإن الصبي وإن لم يكن مكلفاً، فإنّه مستعدّ للتكليف، ولهذا لا يُمكّن من الصلاة بغير وضوء، ولا من الصلاة عزياً ونجساً، ولا من شرب الخمر والقمار واللواط»^(٢).

وقال أيضاً: «فإذا صار ابن عشر ازداد قوّة وعقلاً واحتمالاً للعبادات، فيضرب على ترك الصلاة، كما أمر به النبي ﷺ، وهذا ضرب تأديب وتمرين، وعند بلوغ العشر يتجدّد له حال أخرى يقوى فيها تمييزه ومعرفة، ولذلك ذهب كثير من الفقهاء إلى وجوب الإيمان عليه في هذا الحال، وإنّه يعاقب على تركه، وهذا اختيار أبي الخطاب وغيره، وهو قول قويّ جداً، وإن رفع عنه قلم التكليف بالفروع، فإنّه قد أعطي آلة معرفة الصانع والإقرار بتوحيده،

(١) «تحفة المودود» (ص ٣٢٨).

(٢) «تحفة المودود» (ص ٣٥٣).

وَصَدَقَ رُسُلُهُ، وَتَمَكَّنَ مِنْ نَظَرِ مِثْلِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ، كَمَا هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ فَهْمِ
الْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ وَمَصَالِحِ دُنْيَاهُ، فَلَا عُدْرَ لَهُ فِي الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، مَعَ أَنَّ
أَدْلَةَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَظْهَرُ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ وَصِنَاعَةٍ يَتَعَلَّمُهَا^(١).

وعليه: فَيَنْبَغِي أَنْ يُغْرَسَ فِي قَلْبِ الصَّبِيِّ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ **بِحَسْرَةٍ**، وَهَذَا
الْإِيمَانُ هُوَ أَطْيَبُ وَأَكْمَلُ وَأَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَجْرِ عِنْدَ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-
فِيمَا يَغْرِسُهُ الْأَبُ وَتَغْرِسُهُ الْأُمُّ فِي قَلْبِ الْوَلَدِ، وَهُوَ فَاتِحَةٌ كُلِّ خَيْرٍ، وَأَسَاسُ
كُلِّ طَاعَةٍ وَبِرٍّ، وَهُوَ أَصْلُ أَصِيلٍ فِي اسْتِقَامَةِ الْمَرْءِ وَاسْتِقَامَةِ الْابْنِ أَوْ الْبِنْتِ.

وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يُبَيِّنُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ غُلَامٌ
صَغِيرٌ يَزِدُّهُ، قَالَ: «يَا غُلَامُ، إِنِّي أَعَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ
اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ
أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ
لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ
عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»^(٢).

(١) «تحفة المودود» (ص ٤١٥-٤١٦).

(٢) أخرجه الترمذي (رقم ٢٥١٦)، وأحمد (رقم ٢٦٦٤)، وأبو يعلى في «المسند» (رقم

٢٥٥٦) من حديث ابن عباس **رحمهما**.

قال الترمذي: «حسنٌ صحيح»، وجوّد إسناده الترمذي الحافظ ابن رجب في «جامع
العلوم والحكم» (١/٤٦٢)، وصحّح الحديث الألباني في «صحيح الجامع» (رقم
١٣٩١٧).

قال الإمام ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» عند هذا الحديث: «وَمَنْ حَفِظَ اللَّهَ فِي صِبَاهُ وَقُوَّتِهِ، حَفِظَهُ اللَّهُ فِي حَالِ كِبَرِهِ وَضَعْفِ قُوَّتِهِ، وَمَتَّعَهُ بِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَعَقْلِهِ» .

فَامْتِلَأْ الْقَلْبَ عُبودِيَّةً لِلَّهِ وَتَحْقِيقُ الْإِخْلَاصِ لَهُ **عَنْ** وَغَرَسْ ذَلِكَ فِي الْأَبْنَاءِ هُوَ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ **عَنْ** فِي نَفْسِهِمْ، وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ، فَهَذَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْعِبَادِ آبَاءَ وَأَوْلَادًا فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ.

سَابِعًا: تَرْبِيَةُ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ: فَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ:

لأنَّ الْأَخْلَاقَ لَهَا مَنَزِلَةٌ رَفِيعَةٌ فِي الشَّرْعِ الْمُطَهَّرِ، قَالَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- حَاكِيًا لَنَا قَوْلَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَى أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ١٧﴾ وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ١٨﴾ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿[نفس: ١١-١٩].

فَالْإِحْسَانُ إِلَى الْأَوْلَادِ: تَرْبِيَتُهُمْ التَّربِيَةَ الْحَسَنَةَ النَّافِعَةَ مِنْ خَيْرِ عِلْمٍ يَتَعَلَّمُهُ الْوَلَدُ (ذَكَرَا كَانَ أُمُّ أُتْنَى).

وقد أفرده بالشرح والبسط الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، باسم «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس»، وهي رسالة مطبوعة مرارًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»^(١) عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْفَرِيَّابِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُوًا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ قَالَ: عَلِّمُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيَكُمْ الْخَيْرَ وَأَدَّبُوهُمْ».

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «يَا هَذَا، أَحْسِنْ أَدَبَ ابْنِكَ فَإِنَّكَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ بَرِّكَ»^(٢).

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَفْسِيرًا لآيَةِ التَّحْرِيمِ السَّابِقَةِ: «أَدَّبُوهُمْ، وَعَلِّمُوهُمْ»^(٣).

وَإِنَّ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّكَ إِنْ غَرَسْتَ خَيْرًا وَجَدْتَ خَيْرًا، وَإِنْ غَرَسْتَ شَرًّا وَجَدْتَ الشَّرَّ وَلَا بَدَّ، فَسَوْءُ التَّرْيِيَةِ لَهُ أَثَارٌ مُدْمِرَةٌ - كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ ذَلِكَ - عَلَى الْأَبْنَاءِ وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ بَلْ وَعَلَى الْمُجْتَمَعِ قَاطِبَةً.

فَكَمَا أَنَّكَ مَسْئُولٌ عَنْ تَرْبِيَّتِهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ بَرِّكَ، فَتَعْلِيمُ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ

(١) (٥/ ٣٥٥)، وينظر: «كتاب العيال» لابن أبي الدنيا (١/ رقم ٣٢٣)، و«تحفة المودود» (ص ٣٢٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (رقم ٨٦٦٢)، وفي «الكبرى» (٣/ ٨٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب العيال» (١/ رقم ٣٢٤)، وينظر: «تحفة المودود» (٣٢٨).

هَذِهِ الْأَخْلَاقُ الْحَسَنَةُ: مِنَ الْعِفَّةِ وَالصَّدْقِ وَالْبِرِّ وَحِفْظِ اللِّسَانِ وَحِفْظِ
الْوَقْتِ، وَإِشْغَالِ بِالنَّافِعِ الْمُفِيدِ؛ يُجَنَّبُ -بِإِذْنِ اللَّهِ- الْوُقُوعُ فِي الْأَخْطَاءِ
وَالْمَكَارِهِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-.

وَيَنْشَأُ نَاشِئُ الْفِتْيَانِ مِنَّا عَلَى مَا كَانَ عَوْدُهُ أَبُوهُ

فَالْتَرَبِيَّةُ الْحَسَنَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ مَسَاوِيهَا
أَمْرٌ عَظِيمٌ، خَاصَّةً وَأَنَّ الْعِنَايَةَ بِهَذَا الْأَمْرِ قَدْ جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ.

قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ
إِلَّا وَيُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِيهِ، أَوْ نَصْرَانِيهِ، أَوْ يَمَجَّسَانِيهِ، كَمَا تُنْتَجِجُ
الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»^(١).

فَالْخُلُقُ الْحَسَنُ أَمَرَنَا اللَّهُ ﷻ بِهِ، وَحَقٌّ عَلَى الْآبَاءِ أَنْ يُعَلِّمُوهُ لِأَبْنَائِهِمْ،
وَأَنْ يُرَبُّوهُمْ عَلَى تِلْكَ الْأَدَابِ الْعَظِيمَةِ.

قَالَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي
الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾
[النحل: ٩٠].

فَيُعَلِّمُهُمْ تِلْكَ الْأَخْلَاقَ الْعَظِيمَةَ: مِنْ صِدْقِ الْوَعْدِ، وَالرَّحْمَةِ بِالضَّعِيفِ،
وَصِدْقِ الْقَوْلِ، وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ ﷻ، وَاتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-،

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَالْحِرْصِ عَلَى الْأَوْقَاتِ، وَعَلَى آدَاءِ الْأَمَانَاتِ، وَعَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَعَلَى مُرَاعَاةِ حُقُوقِ الْجِيرَانِ، وَعَلَى الْحِشْمَةِ وَالْحَيَاءِ، وَعَلَى الْعَفْوِ وَالْحِلْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَالِي الْأُمُورِ وَالْأَخْلَاقِ، وَمَكَارِمِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَمِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الطِّفْلُ غَايَةَ الْاِحْتِيَاجِ: الْاِعْتِنَاءُ بِأَمْرِ خُلُقِهِ، فَإِنَّهُ يَنْشَأُ عَلَى مَا عَوَّدَهُ الْمُرَبِّي فِي صِغَرِهِ: مِنْ حَرْدٍ وَغَضَبٍ، وَلَجَاجٍ وَعَجَلَةٍ، وَخِيفَةٍ مَعَ هَوَاهُ، وَطَيْشٍ وَحَدَّةٍ وَجَشَعٍ، فَيَضَعُبُ عَلَيْهِ فِي كِبَرِهِ تَلَا فِي ذَلِكَ، وَتَصِيرُ هَذِهِ الْأَخْلَاقُ صِفَاتٍ وَهَيْئَاتٍ رَاسِخَةً لَهُ، فَلَوْ تَحَرَّزَ مِنْهَا غَايَةَ التَّحَرُّزِ، فَضَحَّتْهُ -وَلَا بُدَّ- يَوْمًا مَا، وَلِهَذَا تَجِدُ أَكْثَرَ النَّاسِ مُنْحَرِفَةً أَخْلَاقَهُمْ، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ التَّرْيِيَةِ الَّتِي نَشَأَ عَلَيْهَا.

وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُجَنَّبَ الصَّبِيُّ إِذَا عَقَلَ: مَجَالِسَ اللَّهْوِ وَالْبَاطِلِ، وَالْغِنَاءِ، وَسَمَاعَ الْفُحْشِ، وَالْبِدْعِ، وَمَنْطِقَ الشُّوْءِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِقَ بِسَمْعِهِ عَسِرَ عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهُ فِي الْكِبَرِ، وَعَزَّ عَلَى وَلِيِّهِ اسْتِنْقَاذُهُ مِنْهُ، فَتَغْيِيرُ الْعَوَائِدِ مِنْ أَصْعَبِ الْأُمُورِ، يَحْتَاجُ صَاحِبُهُ إِلَى اسْتِجْدَادِ طَبِيعَةٍ ثَانِيَةٍ، وَالْخُرُوجِ عَنْ حُكْمِ الطَّبِيعَةِ عَسِرَ جِدًّا... وَيُجَنَّبُهُ الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ أَعْظَمُ مِمَّا يُجَنَّبُهُ السُّمُّ النَّاقِعُ، فَإِنَّهُ مَتَى سَهَّلَ لَهُ سَبِيلَ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ أَفْسَدَ عَلَيْهِ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَحَرَمَهُ كُلَّ خَيْرٍ.

وَيُجَنَّبُهُ الْكَسَلُ وَالْبَطَالَةُ وَالِدَّعَةُ وَالرَّاحَةُ، بَلْ يَأْخُذُهُ بِأُضْدَادِهَا.... وَيُعَوِّدُهُ الْاِتِّبَاهَ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ وَقْتُ قَسَمِ الْغَنَائِمِ، وَتَفْرِيقِ الْجَوَائِزِ، فَمُسْتَقِلٌّ

وَمُسْتَكْرِثٌ وَمَحْرُومٌ، فَمَتَى اعْتَادَ ذَلِكَ صَغِيرًا سَهْلَ عَلَيْهِ كَبِيرًا»^(١).

قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيُّ: «أُولَى النَّاسِ بِبِرِّكَ، وَأَحَقُّهُمْ بِمَعْرِوْفِكَ: أَوْلَادُكَ؛ فَإِنَّهُمْ أَمَانَاتٌ جَعَلَهُمُ اللَّهُ عِنْدَكَ، وَوَصَّاكَ بِتَرْبِيَّتِهِمْ تَرْبِيَّةً صَالِحَةً لَأَبْدَانِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ، وَكُلُّ مَا فَعَلْتَهُ مَعَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، دَقِيقُهَا وَجَلِيلُهَا، فَإِنَّهُ مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْكَ، وَمِنْ أَفْضَلِ مَا يُقَرِّبُكَ إِلَى اللَّهِ، فَاجْتَهِدْ فِي ذَلِكَ، وَاحْتَسِبْهُ عِنْدَ اللَّهِ، فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا أَطْعَمْتَهُمْ وَكَسَوْتَهُمْ وَقُمْتَ بِتَرْبِيَّةِ أَبْدَانِهِمْ، فَأَنْتَ قَائِمٌ بِالْحَقِّ مَأْجُورٌ، فَكَذَلِكَ -بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ- إِذَا قُمْتَ بِتَرْبِيَّةِ قُلُوبِهِمْ وَأَرْوَاحِهِمْ بِالْعُلُومِ النَّافِعَةِ، وَالْمَعَارِفِ الصَّادِقَةِ، وَالتَّوْجِيهِ لِلْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ ضِدِّهَا... فَالْآدَابُ الْحَسَنَةُ خَيْرٌ لِلْأَوْلَادِ حَالًا وَمَالًا مِنْ إِعْطَائِهِمُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَأَنْوَاعِ الْمَتَاعِ الدُّنْيَوِيِّ؛ لِأَنَّ بِالْآدَابِ الْحَسَنَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ، يَرْتَفِعُونَ، وَبِهَا يَسْعُدُونَ، وَبِهَا يُؤَدُّونَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ الْعِبَادِ، وَبِهَا يَجْتَنِبُونَ أَنْوَاعَ الْمَضَارِّ، وَبِهَا يَتِمُّ بَرُّهُمْ لِوَالِدَيْهِمْ»^(٢).

ثَامِنًا: الرَّحْمَةُ بِهِمْ وَتَقْيِيلُهُمْ. وَالْعَدْلُ بَيْنَهُمْ:

فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- يُقْبَلُ أَوْلَادَهُ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَقَالَ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمْ»^(٣).

(١) «تحفة المودود» (ص ٣٤٩-٣٥١).

(٢) «بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار» (ص ١٢٥) / الحديث السابع والستون).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ: «وَكَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَعْدِلُوا بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْقُبْلَةِ»^(١).

فَالْعَدْلُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ أَمْرٌ مُهِمٌّ جِدًّا، وَالتَّقْصِيرُ فِيهِ مَزَلَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَمَوْجِبٌ لِسَخَطِ اللَّهِ ﷻ، قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»^(٢).

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كَيْفِيَّةِ الْعَدْلِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى أَقْوَالٍ: أَشْهَرُهَا: أَنَّ الْمَالَ الَّذِي يُعْطِيهِ لِلذَّكَرِ يُعْطَى مِثْلُهُ - قَدْرًا - لِلْأُنْثَى سِوَاءَ بَسْوَاءٍ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعَدْلَ بَيْنَ الْأَوْلَادِ أَنْ يُعْطَى لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى.

وَتُنْظَرُ تَفْصِيلَاتُ الْمَسْأَلَةِ فِي مَظَانِّهَا مِنْ كُتُبِ شُرُوحِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا. وَعَلَى كُلٍّ: يَجِبُ عَلَى الْآبِ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ سِوَاءِ الْمَادِيَّةِ مِنْهَا أَوِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَأَنْ يُوفِّقَ قَدْرَ اسْتِطَاعَتِهِ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهَ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

(١) «تحفة المودود» (ص ٣٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تاسعاً: أَنْ يُعَلِّمُوا أَبْنَاءَهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ مَا يُهِمُّهُمْ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ:
وَذَلِكَ فِيَمَا يَتَعَلَّقُ بِإِقَامَةِ فَرَائِضِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ، وَمَا يَتَعَلَّقُ
بِالْاِعْتِسَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَتَعْلِيمُ أُمُورِ الْحِجَابِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّبَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَأَكْثَرُ الْأَوْلَادِ إِنَّمَا جَاءَ فَسَادُهُمْ مِنْ قِبَلِ الْآبَاءِ
وَإِهْمَالِهِمْ لَهُمْ، وَتَرْكِ تَعْلِيمِهِمْ فَرَائِضِ الدِّينِ وَسُنَنِهِ، فَأَضَاعُوهُمْ صِغَارًا، فَلَمْ
يَنْتَفِعُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَنْفَعُوا آبَاءَهُمْ كِبَارًا، كَمَا عَاتَبَ بَعْضُهُمْ وَلَدَهُ عَلَى
الْعُقُوقِ، فَقَالَ: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ عَقَقْتَنِي صَغِيرًا، فَعَقَقْتُكَ كَبِيرًا، وَأَضَعْتَنِي وَلِيدًا،
فَأَضَعْتُكَ شَيْخًا كَبِيرًا»^(١).

وباختصارٍ أقول: إِنَّ عَلَى الْوَالِدَيْنِ تَعْلِيمَ أَوْلَادِهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ
كُلِّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ مَعْرِفَتُهُ مِنْ أُمُورِ الشَّرْعِ الَّتِي لَا يَسَعُ الْمُسْلِمُ
جَهْلُهَا، فَهَذَا مِنْ حُقُوقِهِمْ عَلَيْهِمَا.

عَاشِرًا: الْعِنَايَةُ بِابْنِهِمْ أَوْ بِنْتِهِمْ بِاخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ لَهُ أَوْ الزَّوْجِ
الصَّالِحِ لِابْنَتِهِ:

فَإِنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ، وَمِنْ تَحْقِيقِ حُقُوقِهِمْ، وَعَلَى الْآبِ أَنْ
يَحْذَرُ مِنْ عَضْلِ الْبِنْتِ، وَإِجْبَارِهَا عَلَى الزَّوْاجِ مِمَّنْ لَا تُرِيدُ الزَّوْاجَ مِنْهُ، وَالْعِيَاذُ
بِاللَّهِ، خَاصَّةً إِنْ كَانَتْ قَدْ رَدَّتْهُ لِعَدَمِ دِيَانَتِهِ وَقِلَّتِيهَا - أَيْ: قِلَّةِ الدِّيَانَةِ -.

وَنُؤَكِّدُ هُنَا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْآبِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ فِي ابْنَتِهِ؛ فَيَبْحَثَ لَهَا عَنِ الزَّوْجِ الصَّالِحِ النَّافِعِ الَّذِي يَنْفَعُهَا، وَيَصُونُهَا فِي دِينِهَا وَدُنْيَاهَا، وَيَكُونُ أَمِينًا عَلَيْهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى -.

الْحَادِي عَشَرَ: الدُّعَاءُ لَهُمْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَ الظُّهُورِ إِلَى الدُّنْيَا بِالصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ:

وَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ - كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ -.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُثْتُ إِلَيْكَ﴾ [الاحقاف: ١٥].

وَمَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَاثَ فَعَلَيْهِ الرِّضَا بِمَا كَتَبَهُ اللَّهُ لَهُ: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ (٤٩) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلْ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴿

[الشورى: ٤٩-٥٠].

فَهَذِهِ حِكْمَةُ اللَّهِ وَإِرَادَتُهُ وَقَدَرُهُ النَّافِذُ فِي الْعِبَادِ لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾.

فَيَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُزَوِّجَ بِنَاتِهِ، وَكُلَّ وَلَدِهِ بَنَاتٍ أَوْ أَكْثَرَهُ، أَنْ يَعْتَنِي بِتَرْبِيَّتِهِنَّ فِي ذَلِكَ أَجْرٌ عَظِيمٌ.

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ، قَالَتْ: جَاءَنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ تَسْأَلْنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا، فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَدَّثَتْهُ فَقَالَ: مَنْ

يَلِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئًا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»^(١).

الثاني عشر: النَّظَرُ فِي أَحْتِيَاجَاتِ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ، وَالْجُلُوسُ إِلَيْهِمْ فِي حَلِّ مُشْكِلَاتِهِمُ الَّتِي قَدْ تَعَرَّضَ لَهُمْ:

فَإِنَّهُ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ بِصِفَةِ عَامَّةٍ -وَبِخَاصَّةٍ أَوْلَادَنَا مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ- عُرْضَةٌ لَوْجُودِ إِشْكَالَاتٍ وَمُشْكِلَاتٍ تَعَرَّضَ لَهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ، خَاصَّةً إِذَا مَا كَبُرُوا؛ فَإِنَّ الْعِنَايَةَ الَّتِي يَحْظُونَ بِهَا لَيْسَتْ هِيَ مِثْلَ مَا فِي مَرَحَلَةِ الطُّفُولَةِ؛ بَلْ إِنَّ تِلْكَ الْحُقُوقَ تَبَدَّلَتْ كَمَا قُلْنَا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ إِلَى الدُّنْيَا، ثُمَّ فِي بَطُونِ أُمَمَاتِهِمْ، ثُمَّ وَهُمْ أَطْفَالٌ رُضِعُوا، ثُمَّ وَهُمْ فِي مَرَحَلَةِ الطُّفُولَةِ، وَالْمَرَحَلَةِ الَّتِي تَلِيهَا، ثُمَّ مَرَحَلَةِ الشَّبَابِ وَالْفُتُورَةِ، ثُمَّ مَرَحَلَةِ الرُّجُولَةِ.

هَذِهِ الْمَرَاحِلُ كُلُّهَا تَمْتَدُّ الْحُقُوقُ إِلَيْهَا، وَلَا تَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ مَرَحَلَةٍ دُونَ أُخْرَى، وَكُلُّ مَرَحَلَةٍ لَهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَلَهَا مُلَابَسَاتُهَا وَلَهَا طَرِيقَتُهَا.

فَالْتَنْشِئَةُ الْحَسَنَةُ مِنْذُ الصَّغَرِ تُفِيدُ الْإِنْسَانَ عِنْدَمَا يَكْبُرُ، وَمَنْ كَانَ مُفَرِّطًا فِي هَذَا الْجَانِبِ، أَعْنِي: فِي جَانِبِ تَرْبِيَةِ ابْنِهِ وَهُوَ فِي حَالِ الصَّغَرِ، فَإِذَا مَا اشْتَدَّ عُودُهُ وَكَبُرَ سَاءَ فِعْلُهُ وَسَاءَ تَصَرُّفُهُ مَعَ أَبِيهِ أَوْ مَعَ وَالِدَتِهِ، وَظَهَرَتْ أَلْوَانُ مِنَ الْعُتُوقِ لَعَلَّهُ يَسْأَلُ مَا السَّبَبُ؟! وَقَدْ يَكُونُ هُوَ السَّبَبُ فِي تَفْرِيطِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَمْ مِمَّنْ أَشَقَى وَلَدُهُ وَفَلَذَةُ كَبِدِهِ فِي

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٥)، ومسلم (٢٦٢٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ بِإِهْمَالِهِ وَتَرْكِ تَأْدِيبِهِ، وَإِعَانَتِهِ عَلَى شَهَوَاتِهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُكْرِمُهُ وَقَدْ أَهَانَهُ، وَأَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَقَدْ ظَلَمَهُ، فَفَاتَهُ انْتِفَاعُهُ بِوَلَدِهِ، وَفَوَتْ عَلَيْهِ حَظُّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِذَا عَتَبْتَ الْفَسَادَ فِي الْأَوْلَادِ رَأَيْتَ عَامَّتَهُ مِنْ قِبَلِ الْآبَاءِ^(١).

وَلِهَذَا أَقُولُ: مِنَ الْحُقُوقِ الَّتِي لَهُمْ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ: الْإِصْغَاءُ إِلَى إِشْكَالَاتِ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ، وَحَلُّهَا بِطَرِيقَةٍ عَقْلِيَّةٍ مُتَرَنِّةٍ، وَالنَّظَرُ فِيهَا بِحِكْمَةٍ تَامَّةٍ.

فَبَعْضُ الْأُمُورِ تَحْتَاجُ إِلَى حَزْمٍ، وَبَعْضُهَا تَحْتَاجُ إِلَى غَضِّ طَرْفٍ... وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْإِشْكَالِ وَالْمُشْكِلِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ ثَمَّةُ إِشْكَالٍ، وَلَكِنْ يَكُونُ عِنْدَ الشَّابِّ أَوْ الْبِنْتِ - مِنَ الْأَبْنَاءِ - أَمْرٌ مُقْلِقٌ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى مَشُورَةٍ، فَخَيْرٌ مَنْ يُشَاوِرُ الابْنَ وَخَيْرٌ مَنْ تُشَاوِرُ الْبِنْتُ الْوَالِدَانِ الْأَبُّ وَالْأُمُّ.

فَإِذَا كَانَتِ الْعَلَاقَةُ مُمْتَدَّةً، وَالْجُسُورُ مَبْنِيَّةً - كَمَا يُقَالُ - عَلَى الثِّقَّةِ وَالصِّدْقِ مَعَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - فِي التَّزْيِينَةِ الْحَسَنَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا سَيُخَفِّفُ كَثِيرًا - بِإِذْنِ اللَّهِ - مِنْ عَرَضِ الْإِشْكَالَاتِ وَتَجَاوُزَاتِهَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ ثَمَّةَ سُدُودٍ، وَصَدٌّ وَرَدٌّ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ عِلَاجٌ مِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْصَّوَارِفُ كَثِيرَةٌ، وَالشَّوَاعِلُ أَكْثَرُ، وَالْمُلْهِيَاتُ فِي

عَالَمِنَا هَذَا كَثِيرَةٌ وَكَثِيرَةٌ جِدًّا، وَالشَّبَابُ وَالشَّبَابَاتُ مِنْ أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا يَحْتَاجُونَ إِلَى رِعَايَةٍ، وَإِلَى عِنَايَةٍ وَإِلَى إِحَاطَةٍ، وَتَعْوِيدُهُمْ الْخَوْفَ مِنَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - وَالرَّجَاءَ بِمَا عِنْدَهُ، وَمَحَبَّةَ اللَّهِ ﷻ، وَالْإِطْرَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَغَرَسُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي يَجِبُ تَنْشِئَةُ الْأَبْنَاءِ عَلَيْهَا.

وَهَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَا هِيَ إِلَّا أَيَّامٌ وَلَيَالٍ وَتَقْضِي، وَمَنْ قَدَّمَ خَيْرًا وَجَدَ خَيْرًا، وَمَنْ قَدَّمَ شَرًّا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَجَدَ شَرًّا، وَلَا يَلُومَنَّ الشَّخْصُ إِلَّا نَفْسَهُ، فَإِذَا مَا كَانَ قَدْ أَدَّى الْوَاجِبَ وَبَرَّأَ الذِّمَّةَ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ فَقَدْ بَرَّتْ ذِمَّتُهُ وَبَرِيءٌ مِنَ الْعَهْدَةِ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

الثالث عشر: شغل أوقات فراغهم بالنافع المفيد:

لَا تَخْفَى عَلَى كُلِّ مُدْرِكٍ لَبِيبِ أَهَمِّيَّةِ الْوَقْتِ فِي حَيَاةِ الْمَرْءِ، فَ «إِضَاعَةُ الْوَقْتِ أَشَدُّ مِنَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ إِضَاعَةَ الْوَقْتِ تَقْطَعُكَ عَنِ اللَّهِ وَالْدَّارِ الْآخِرَةِ، وَالْمَوْتُ يَقْطَعُكَ عَنِ الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا». قَالَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (١).

لِذَا؛ فَإِنَّ الْأَوْقَاتَ إِنْ لَمْ تُشْغَلْ بِالنَّافِعِ الْمُفِيدِ شُغِلَتْ بِالضَّارِّ الطَّالِحِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -، وَالْمُتَأَمِّلُ فِي سِيرِ السَّلَفِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ - يَجِدُهُمْ لَا يُضَيِّعُونَ سَاعَاتِهِمْ أَوْ أَيَّامَهُمْ فِيمَا هُوَ ضَارٌّ أَوْ طَالِحٌ، وَالنَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - يَقُولُ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ

وَالْفَرَاغُ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَدْرَكْتُ أَقْوَامًا كُلُّ أَحَدِهِمْ أَشَحَّ عَلَى عُمُرِهِ مِنْهُ عَلَى دِرْهَمِهِ»^(٢).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي السُّلَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا أَعْلَمُ أَنِّي ضَيَّعْتُ سَاعَةً مِنْ عُمْرِي فِي لَهْوٍ أَوْ لَعِبٍ»^(٣).

وَجَاءَ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الْأَمِينِ فِي «مَعْرِفَةِ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ» لِلذَّهَبِيِّ: أَنَّ أَوْقَاتَهُ كَانَتْ كُلُّهَا مَحْفُوظَةً، فَلَا تَمُضِي عَلَيْهِ سَاعَةٌ إِلَّا فِي قِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرٍ أَوْ تَهَجُّدٍ أَوْ تَسْمِيعٍ^(٤).

وَكَانَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ الْعَالِمُ الشَّهِيرُ عَلَّامَةُ اللُّغَةِ يَقُولُ: «أَثْقَلُ السَّاعَاتِ عَلَيَّ سَاعَةٌ أَكُلُ فِيهَا»^(٥).

فَالْمُقْصِدُ: شَغْلُ أَوْقَاتِ الْإِبْنَاءِ بِالنَّافِعِ وَالْمُفِيدِ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِمْ وَلَهُمْ بِالْخَيْرِ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ: مِنْ تَعْلِيمِهِمُ الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَتَعْلِيمِهِمْ مَا يَنْفَعُهُمْ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ وَأَخْرَاجِهِمْ، فَلَا حَرَجَ مِنْ أَنْ يُفَرِّغَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ أَوْقَاتِهِ

(١) أخرجه البخاري (٦٤١٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) «شرح السنة»، للبغوي (٢٢٥/١٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٢٦/٢٠)، و«الآداب الشرعية»، لابن مفلح (٤٦٧/٣).

(٤) «معرفة القُرَّاء الكبار» (٢٨٣/٢).

(٥) «الحثُّ على طلب العلم»، لأبي هلال العسكري (ص ٨٧).

وَيُنَظِّمَهَا لَهُمْ، فَيَجْعَلُ أَوْقَاتًا - قُلْ إِنَّ شَيْئًا: جَدُولًا - فِيهِ تَرْبِيَّاتٌ لَهُمْ، بَرْنَامَجٌ
عِلْمِيٌّ، بَرْنَامَجٌ تَرْفِيهِيٌّ مُبَاحٌ، بَرْنَامَجٌ ثَقَافِيٌّ، بَرْنَامَجٌ غِذَائِيٌّ ... وَغَيْرَ ذَلِكَ.
بَرَامِجٌ يَشْغُلُ أَوْقَاتَهُمْ فِيهَا، يَنْتَفِعُونَ جَمِيعًا، وَيَنْفَعُ كُلُّ مِنْهُمْ مُجْتَمَعُهُ،
وَيَكُونُ لِبَنَةِ صَالِحَةٍ فِي هَذَا الْمُجْتَمَعِ ...

وَهَكَذَا فِي طَرَائِقَ مُتَنَوِّعَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِيُشْغَلَ أَوْقَاتُ الْأَوْلَادِ بِالنَّافِعِ.

وَإِذَا مَا نَظَرْنَا إِلَى انْصِرَافِ بَعْضِ أَوْلَادِنَا إِلَى أَفْكَارٍ؛ إِمَّا أَفْكَارُ شَهَوَاتٍ
وَانْجِلَالٍ، أَوْ شُبُهَاتٍ وَانْجِرَافٍ، فَنَجِدُ أَنَّ مِنْ أَكْثَرِ الْأَسْبَابِ هُوَ عَدَمُ الرِّعَايَةِ
الْأُسْرِيَّةِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ وَالْقِيَامِ بِحُقُوقِ الْأَبْنَاءِ، وَهَذَا تَفْسِيرُهُ بَيِّنٌ؛ إِذِ السَّبَبُ أَنَّهُ
لَا يُوجَدُ شُغْلٌ لِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِالنَّفْعِ، أَوْ أَنَّ يَكُونُ الْآبَاءُ عَلَى
انْجِرَافٍ أَصْلًا، فَيَنْشَأُ أَوْلَادُهُمْ مِثْلَهُمْ.

وَيَنْشَأُ نَاشِئُ الْفِتْيَانِ مِنَّا عَلَى مَا كَانَ عَوْدَهُ أَبُوهُ

إِذْ إِنَّ الْقُدُورَةَ الصَّالِحَةَ مُعَيَّبَةٌ؛ فَيَنْحَرِفُ؛ إِمَّا انْجِرَافَ شَهْوَةٍ أَوْ شُبُهَةٍ.

وَلِذَا نَجِدُ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَسْتَغْلُونَ أَوْقَاتَ فَرَاغِ الطُّلَابِ وَالشَّبَابِ
مِنْ أَبْنَائِنَا فَيَجْمَعُونَهُمْ وَيَخْرِفُونَهُمْ عَنِ الْخَطِّ الْقَوِيمِ؛ لِأَنَّ الْوَالِدَيْنِ لَا يَجِدَانِ
طَرِيقَةً أَوْ لَا يَعْرِفَانِ طَرِيقَةً لِيُشْغَلَ أَوْقَاتُ أَوْلَادِهِمْ، وَإِذَا بِهِ بَعْدَ حِينٍ يَجِدُ أَنَّ
ابْنَهُ قَدْ عَصَاهُ وَعَقَّه مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَتَلَبَّسَ بِفِكْرِ مُنْحَرِفٍ خَارِجِيٍّ ضَالٍّ مَثَلًا،
أَوْ أَيٍّ مِنْ أَنْوَاعِ الانْجِرَافَاتِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْمَنْهَجِيَّةِ.

أَوْ أَنَّ الشَّبَابَ يَنْحَرِفُ - كَمَا قُلْنَا - انْجِرَافًا سُلُوكِيًّا، وَيَصِيحُ الْأَبُ وَيَنْدُمُ،

وَلَاتَ حِينَ مَنَدَمٍ! وَلَا يَنْفَعُ هَذَا الصَّيَاحُ وَلَا هَذَا الْعَوِيلُ بَعْدَ فَوَاتِ الْأَوَانِ!
فَقَدْ تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي الْأَبْوَيْنِ؛ بَأَنْ يَكُونَ الانْحِرَافُ فِيهِمَا أَضْلًا، أَوْ أَنَّهُ
لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ ابْتِلَاءٌ، وَلَمْ يَسْتَغْلِلِ الْوَقْتُ فِي الدُّعَاءِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ،
وَصَدَقَ اللَّجُوءُ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَمْ مِمَّنْ أَشَقَى وَلَدَهُ وَفِلَذَةً كَبِدِهِ فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِإِهْمَالِهِ وَتَرْكِ تَأْدِيبِهِ، وَإِعَانَتِهِ عَلَى شَهَوَاتِهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُكْرِمُهُ وَقَدْ
أَهَانَهُ، وَأَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَقَدْ ظَلَمَهُ، فَفَاتَهُ انْتِفَاعُهُ بِوَلَدِهِ، وَفَوَتْ عَلَيْهِ حَظُّهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ، وَإِذَا اعتُبرتِ الْفَسَادُ فِي الْأَوْلَادِ رَأَيْتَ عَامَّتَهُ مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ»^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَأَكْثَرُ الْأَوْلَادِ إِنَّمَا جَاءَ فَسَادُهُمْ مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ وَإِهْمَالِهِمْ
لَهُمْ، وَتَرْكِ تَعْلِيمِهِمْ فَرَائِضَ الدِّينِ وَسُنَنَهُ، فَأَضَاعُوهُمْ صِغَارًا، فَلَمْ يَنْتَفِعُوا
بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَنْفَعُوا آبَاءَهُمْ كِبَارًا، كَمَا عَاتَبَ بَعْضُهُمْ وَلَدَهُ عَلَى الْعُقُوقِ،
فَقَالَ: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ عَقَقْتَنِي صَغِيرًا، فَعَقَقْتُكَ كَبِيرًا، وَأَضَعْتَنِي وَلِيدًا، فَأَضَعْتُكَ
شَيْخًا كَبِيرًا»^(٢).

لِذَلِكَ: فَالْقُدْوَةُ الصَّالِحَةُ أَمْرٌ مُهِمٌّ جِدًّا لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَهُوَ أَمْرٌ يَجِبُ أَنْ
يَتَّبَعَهُ لَهُ الْآبَاءُ، فَيَتِمُّثَلُ الْأَخْلَاقُ الْحَسَنَةُ وَالسُّلُوكُ الْقَوِيمُ، وَلَا يَجُوزُ لِإِنْسَانٍ
-وهو أمرٌ يُدْرِكُ نَظْرًا وَعَقْلًا- أَنْ يَأْمُرَ ابْنَهُ أَوْ ابْنَتَهُ بِأَمْرٍ وَهُوَ مُفَرِّطٌ فِيهِ.

(١) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ٣٥١).

(٢) «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص ٣٣٧).

وَعَيْرُ تَقِي يَأْمُرُ النَّاسَ بِالتَّقَى طَبِيبٌ يُدَاوِي وَالطَّبِيبُ عَلِيلٌ!

لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ جُبِلُوا عَلَى تَقْلِيدِ آبَائِهِمْ شَاءَ الابْنُ أَمْ لَمْ يَشَأْ، وَلِهَذَا نَحِدُ أَنَّ الانْحِرَافَاتِ أحيانًا كَثِيرَةٌ تَكُونُ بِسَبَبِ الْبُيُوتِ، رَأَى الشَّابُّ أَوْ رَأَتِ الْبِنْتُ مِنْ أَبِيهَا أَوْ مِنْ أُمِّهَا أَمْرًا فَاسْتَقْبَلَتْهُ أَوْ فَاسْتَقْبَلَهُ، عَرَفَ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ، لَحَظَ أَوْ لَمْ يَلْحَظْ، ثُمَّ تَابَعَ أَبُوَيْهِ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا الْعِنَايَةُ بِذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَالْقُدْوَةُ الْحَسَنَةُ مَطْلَبٌ حَتَّى عَلَيْهِ دِينُنَا وَجَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْسَّعَادَةِ لِمَنْ أَرَادَ النَّجَاةَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾

[الأحزاب: ٢١].

فَمَنْ أَرَادَ النَّجَاةَ لِأَبْنَائِهِ وَبَنَاتِهِ: فَلْيَكُنْ قُدْوَةً صَالِحَةً مُصْلِحَةً قَيِّمًا قَوَامًا بِأَمْرِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، وَاقِفًا عِنْدَ حُدُودِ اللَّهِ لَا يَتَعَدَّاهَا ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَيَقُولُ **وَعَلَّاهُ**: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: تَرْبِيَةُ الْأَبْنَاءِ مُهِمَّةٌ عَظِيمَةٌ وَكَبِيرَةٌ وَجَسِيمَةٌ، وَلَكِنَّهَا يَسِيرَةٌ عَلَى مَنْ يَسَرَّهَا اللَّهُ لَهُ، فَيَدْعُو الْعَبْدَ أَوَّلًا وَآخِرًا وَيَسْتَعِينُ بِاللَّهِ **وَعَلَّاهُ** أَنْ يَهْدِيَهُ سَوَاءَ السَّبِيلِ، وَأَنْ يَرْزُقَهُ الذُّرِّيَّةَ الطَّيِّبَةَ، وَأَنْ يُصْلِحَ لَهُ وَلِلْجَمِيعِ الْحَالَ وَالْمَالَ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- أَنْ يَرْزُقَنَا وَإِيَّاكُمْ الذُّرِّيَّةَ الصَّالِحَةَ النَّافِعَةَ الْمُصْلِحَةَ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

هَذَا مَا رَغِبْتُ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ.

وَفَقَّ اللَّهُ الْجَمِيعَ لِمَرْضِيهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ.



الأسئلة

سؤال: بعض الكتب التربوية والطبية التي يكتبها الكفار في مجالات لا تخالف شريعتنا هل يجوز أن نستفيد منها في تربية أبنائنا، وعنايتهم الطبية ما لم تخالف الشرع الحنيف؟

الجواب: الكتب التي ألفت، أو المؤلفة في هذا الباب - أعني: في باب التربية - على قسمين: منها نافع، ومنها ضار.

ولَا شَكَّ أَنَّ الضَّارَّ مُسْتَبْعَدٌ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الضَّرَرُ فِي الْمَكْتُوبِ، وَقَدْ يَكُونُ الضَّرَرُ فِي الْكَاتِبِ، بِمَعْنَى: أَنَّ الْكَاتِبَ مَعْرُوفٌ انْحِرَافُهُ أَوْ زَيْغُهُ وَضَلَالُهُ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يُدْخَلَ فِيْمَا كَتَبَ مِمَّا ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ أَنْ يُدْخَلَ عِبَارَاتٍ قَدْ تَنَفَّذُ فِي قَلْبِ الْمَرْءِ الْمُؤْمِنِ، وَتَسْتَقِرُّ، فَتَكُونُ شُبْهَةً، ثُمَّ تَنْقَلِبُ إِلَى فِكْرَةٍ، أَوْ إِلَى عَقِيدَةٍ، وَلِهَذَا فَنَحْنُ نَقُولُ: هَذَا الْقِسْمُ يُسْتَبْعَدُ تَمَامًا.

القسم الثاني: هو النافع فهذا الذي فيه الخير والذي يقرؤه الإنسان.

لكن السؤال: ما الذي يوجد عند هؤلاء من الذين وصفهم السائل؟

ما الذي يوجد عندهم ولا يوجد عند أهل الحق؟

هَذَا السُّؤَالُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُطْرَحَ، أَوْ كَمَا يُقَالُ: يَطْرَحُ نَفْسَهُ:

مَا الْحَقُّ الَّذِي عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يُوجَدُ عِنْدَنَا؟

فَإِنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يَتْرُكْ لَنَا شَارِدَةً وَلَا وَارِدَةً، وَالْعُلَمَاءُ صَنَّفُوا فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَبْنَاءِ وَتَرْبِيَّتِهِمْ مَصْنَفَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْ قَدِيمٍ، بَلْ لِعَظَمِ شَأْنِ الْوَلَدِ كَتَبَ بَعْضُهُمْ كُتُبًا لِتَضْيِيرِ الْآبَاءِ إِذَا مَا فَاتَ أَوْلَادُهُمْ بِمَوْتٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

كَمَا كَتَبَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ «لَفْتَةَ الْكَيْدِ عِنْدَ فَقْدِ الْوَلَدِ»، وَكَتَبَ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ «بَرْدَ الْأَكْبَادِ عِنْدَ فَقْدِ الْأَوْلَادِ»، وَغَيْرُهُمَا.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ أَمْرٍ لَا يُوجَدُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ يُنْظَرُ فِيهِ؛ إِنْ كَانَ الَّذِي كَتَبُوا لَا يُخَالِفُ شَرِيعَتَنَا وَأَصُولَهَا فَلَا حَرَجَ مِنَ الْإِفَادَةِ مِنْهُ، بَلْ قَدْ يَتَعَيَّنُ إِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مُهِمَّةً، وَتَقْدِيرُ التَّعَيُّنِ رَاجِعٌ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



سُؤَالٌ: نَزَجُوا مِنْكُمْ نَصِيحَةً حَوْلَ تَهَاوُنِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي شِرَاءِ الْبَسَةِ أَبْنَائِهِمُ الصَّغَارِ الَّتِي فِيهَا تَشَبَّهُ بِالْكَفَّارِ بَلْ وَتَفْسُخٍ فِي السَّيْرِ، فَإِذَا مَا نُوَصِّحُوا اعْتَذَرُوا بِأَنَّهُمْ صَغَارٌ.

الْجَوَابُ: الْحَقِيقَةُ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا فِي هَذِهِ الْمُحَاضَرَةِ

وَهِيَ مِنْ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْآبَاءِ؛ التَّرْبِيَةُ الْحَسَنَةُ، التَّرْبِيَةُ الْقَوِيْمَةُ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ: اللَّبَاسُ، فَيَجِبُ وَجُوبًا عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ أَنْ يَعْتَنُوا بِأَبْنَائِهِمْ عِنَايَةً فَائِقَةً، فَهَؤُلَاءِ فَلذَاتُ أَكْبَادِهِمْ، وَهُمْ مَنْ يَحْمِلُونَ خَبَرَهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ، الْوَاجِبُ أَنْ يَحْرِصَ الْأَبُ وَأَنْ تَحْرِصَ الْأُمُّ عَلَى أَنْ يَسْلُكَ بِأَوْلَادِهِمَا الْمَسْلَكَ الْحَسَنَ الْقَوِيْمَ النَّافِعَ.

أَمَّا كَوْنُ الْأَوْلَادِ صِغَارًا فَيَلْبَسُونَ اللَّبَاسَ الْمُتَقَسِّخَ، أَوِ اللَّبَاسَ غَيْرَ السَّاتِرِ، فنقول: هَذَا فِيهِ مَنْقَصَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلًا: فِي حَقِّ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّهَاؤُنِ، وَعَلَى عَدَمِ الْحِرْصِ عَلَى التَّنْشِئَةِ الْحَسَنَةِ الصَّالِحَةِ الْمُصْلِحَةِ؛ إِذِ الْوَاجِبُ عَلَى الْأُمِّ وَعَلَى الْأَبِ أَنْ يَحْرِصَا عَلَى تَنْشِئَةِ الْأَوْلَادِ تَنْشِئَةً تَامَّةً خَيْرَةً نَاصِحَةً، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» الْحَدِيثُ.

ثَانِيًا: تَرْبِيَةُ الْآبَاءِ أَوْلَادَهُمْ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْبِسَةِ فِي حَالِ صِغَرِهِمْ، لَهُ أَثَرُهُ السَّلْبِيُّ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ الْكِبَرِ - إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرًا -، وَبَيَانُهُ بَأَنْ نَقُولَ: تُرَى كَيْفَ سَيَكُونُ حَالُ الْأَبَوَيْنِ إِذَا مَا كَبَرَ هَذَا الشَّابُّ أَوْ هَذِهِ الشَّابَّةُ عَلَى هَذَا اللَّبَاسِ وَاشْتَدَّ عُودُهُمَا وَيَبُسَ وَارَادَتِ الْأُمُّ أَوِ الْأَبُ أَنْ يَمْنَعَهُ، أَوْ أَنْ يُثْنِيَهُ عَنْ لَبْسِ هَذَا، فَصَاحَ فِي وَجْهِهِ أَوْ صَاحَتْ؛ قَائِلًا أَوْ قَائِلَةً: أَنْتُمَا كُتُمَا السَّبَبُ فِي هَذَا؟!

مَاذَا سَيَقُولَانِ جَوَابًا لَهُمْ: كُتُمُ صِغَارًا!!

أَلَا يَعْلَمُ أَنَّ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - تَعْلِيمَ الصَّغِيرِ قَبْلَ الْكَبِيرِ.

أَمَّا يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - حَرَصَ عَلَى الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ عَلَى السَّوَاءِ فِي التَّرْبِيَةِ؟!

أَمَّا يَعْلَمُ هَؤُلَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا رَأَى الْحَسَنَ يَحْبُو وَهُوَ صَغِيرٌ، فَوَضَعَ فِي فَمِهِ مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ، قَالَ: «كَخ، كَخ، أَوْ: كَخ، كَخ، أَلَا تَعْلَمُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»^(١)، وَهُوَ صَغِيرٌ غَيْرُ مُكَلَّفٍ؟!

هَذِهِ تَرْبِيَةٌ، تَرْبِيَةٌ لِمَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَلْ وَلِمَنْ عَاصَرَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ ^{عليه السلام}، فَعَلَى كُلِّ حَالٍ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَ الْجَمِيعَ سَوَاءَ السَّبِيلِ، وَإِلَّا فَالْفِتْنُ عَمِيَاءُ بِكَمَاءِ صَمَاءٍ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْهِدَايَةَ وَالسَّلَامَةَ.



سُؤَالٌ: انْتَشَرَتْ ظَاهِرَةُ التَّعَدِّي عَلَى الْأَطْفَالِ الصَّغَارِ، مِنْ طَرَفِ الْأَشْرَارِ فِي الشُّوَارِعِ، بَلْ وَمِنْ طَرَفِ مَحَارِمِهِمْ أَحِبَانًا، مِمَّا قَطَعَ الْأَرْحَامَ وَهَتَكَ الْأَعْرَاضَ، وَسَبَّبَ انْجِرَافَاتِ الشَّبَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَمَا نَصِيحَتُكُمْ -بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ؟-

الْجَوَابُ: التَّعَدِّي عَلَى الْأَطْفَالِ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَرٌ وَنَذِيرٌ

(١) أخرجه البخاري (١٤٩١)، ومسلم (١٠٦٩) من حديث أبي هريرة ^{رضي الله عنه}.

شَرًّا، وَهَذَا يَرْجِعُ أَيْضًا إِلَى مَا كُنَّا قَدْ قُلْنَا مِنْ وَجُوبِ الْعِنَايَةِ بِالْأَوْلَادِ عُمُومًا،
الْآبَاءُ لَيْسَ وَاجِبُهُمْ هُوَ إِيْجَادُ الْأَوْلَادِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ.

بَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ التَّرْيِيَةَ هِيَ أَنْ يُوجِدَ الْوَلَدَ، ثُمَّ لَا يَعْتَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ يَظُنُّ أَنَّ التَّرْيِيَةَ بَعْدَ أَنْ يُوجِدَ الطِّفْلَ أَوْ الْوَلَدَ هِيَ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَاللِّبَاسُ، أَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ عِنَايَةٌ بِهِ، وَهَكَذَا فِي أَنْوَاعٍ وَوُجُوهِ كَثِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ الإِهْمَالِ فِي التَّرْيِيَةِ وَالْقِيَامِ بِحُقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى آبَائِهِمْ، التَّرْيِيَةُ يَجِبُ أَنْ تَشْمَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ.

كَمَا قُلْنَا: قَبْلَ الْوُجُودِ وَبَعْدَ أَنْ كَانُوا فِي بُطُونِ أُمّهَاتِهِمْ، وَبَعْدَ أَنْ يَخْرُجُوا، حَتَّى يَكْبُرُوا فَيَتَزَوَّجُوا؛ بَلْ حَتَّى بَعْدَ زَوَاجِهِمْ، بَلْ لَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْآبِ وَجَبَ عَلَى الْآبِ أَنْ يَعْتَنِي بِهِ حَتَّى حِينِ وَفَاتِهِ، فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِغُسْلِهِ وَدَفْنِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ.

فَإِذَا مَا كَانَتْ الْحُقُوقُ مُمْتَدَّةً حَتَّى الدَّفْنِ وَالْقَبْرِ، إِذَنْ مَتَى يَنْقَطِعُ الْحَقُّ؟
لَا يَنْقَطِعُ حَقُّ الْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ، فَيَجِبُ عَلَى الْآبَاءِ أَنْ يَقُومُوا بِمَهْمَاتِهِمْ تَجَاهَ
أَوْلَادِهِمْ وَإِلَّا ضَاعَ النَّاسُ، لَا تَشْتَكِ حِينَهَا: مَا سَبَبُ عُقُوقِ الْوَلَدِ لِي؟! لَا تَشْتَكِ:
لِمَاذَا لَمْ يَبْرِنِي وَلَدِي؟! بَرُّوا آبَاءَكُمْ تَبَرُّكُمْ أَبْنَاءُكُمْ- فِي الْغَالِبِ-.

قَدْ يَكُونُ بَعْضُ الْآبَاءِ مُقْصِرًا فِي هَذَا الْجَانِبِ تَقْصِيرًا عَظِيمًا، فِي حَقِّ
أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَكْأَلُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ قَدْ، وَالْأَمْرُ
سَلَفٌ وَدَيْنٌ، وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ؛ فَلْنَحْرِضْ عَلَى أَوْلَادِنَا، وَأَنْ نَكُونَ

قَرِيبِينَ مِنْهُمْ، قَائِمِينَ بِحُقُوقِهِمْ حَتَّى تَبْرَأَ الذِّمَّةُ أَمَامَ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا-، وَالْإِهْمَالُ سَبَبٌ لِلتَّعَدِّي.

مَتَى يُوجَدُ التَّعَدِّي بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ؟

التَّعَدِّي يُوجَدُ إِذَا مَا وُجِدَ مَعَهُ الْإِهْمَالُ أَوْ التَّقْصِيرُ، حَتَّى هَذَا الْمُتَعَدِّي لَوْ تَأَمَّلْتَ لِمَ تَعَدَّى؟، لَوَجَدْتَ أَنَّ أَسَاسَ الْخَرَابِ فِي التَّرْيِيبَةِ. فَالتَّرْيِيبَةُ أَمْرُهَا عَظِيمٌ جِدًّا جِدًّا، وَالتَّقْصِيرُ فِيهَا مُهْلِكٌ لِلْحَرْثِ وَالنَّسْلِ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ.



سُؤَالٌ: سَائِلُ السُّؤَالِ السَّابِقِ يُخَصِّصُ التَّعَدِّي، فَيَقُولُ: الْمُتَّصِدُّ

التَّعَدِّي الْجِنْسِي؟

الْجَوَابُ: عَلَى كُلِّ حَالٍ التَّعَدِّيَاتُ كَمَا قُلْنَا بِصُنُوفِهَا سَوَاءٌ التَّعَدِّيَاتُ الْجَسَدِيَّةُ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ تَعَدُّ جِنْسِيٍّ، أَوْ تَعَدُّ بَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَدِّيَاتِ، أَوْ الْإِيذَاءُ سَوَاءٌ الْبَدَنِيِّ أَوْ الْإِيذَاءُ السُّلُوكِيِّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّعَدِّيَاتِ.

حَافِظُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، احْفَظُوا أَعْرَاضَكُمْ، لَوْ أَدْرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ الْخَطَرَ الَّذِي يُحْدِقُ بِأَوْلَادِهِمْ لَمَا أَهْمَلُوا ذَلِكَ.

وَالْاعْتِدَاءُ الْوَارِدُ فِي السُّؤَالِ هُوَ وَجْهٌ أَوْ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْاعْتِدَاءِ، وَمِنْ أخطرِهَا أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَغِلُّ الْأَوْلَادَ فِي تِجَارَةِ الْمُخَدَّرَاتِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، مِنْ السَّبَبِ فِي ضَيَاعِ هَذَا الطِّفْلِ؟

لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْشَأَ الطُّفْلُ ابْتِدَاءً أَوْ يُوَلَّدَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ وَهُوَ خَيْثُ، أَوْ مُنَحْرِفٌ، أَوْ بَائِعٌ مُخَدَّرَاتٍ مُتَجَرِّفِيهَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا.

وَيَنْشَأُ نَاشِئُ الْفَتَيَانِ مِنَّا عَلَى مَا كَانَ عَوْدُهُ أَبَوَهُ «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا وَيُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١)، كَمَا قَالَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

الْإِهْمَالُ وَعَدَمُ الْاِكْتِرَافِ، وَعَدَمُ الْإِصْغَاءِ إِلَى الْإِشْكَالَاتِ، وَهَذَا الَّذِي عَنِتُّ مِنْ قَبْلُ، قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الْأَوْلَادِ إِشْكَالٌ وَاسْتِشْكَالٌ يَجِبُ أَنْ نَكُونَ قَرِيبِينَ مُعَيَّنِينَ وَأَنْ نَضَحَبَهُمْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَيْبٍ وَلَا هُوَ مَذْمُومٌ، أَنْ نَضَحَبَهُمْ إِنْ كُنَّا نَشْعُرُ عَلَى أَوْلَادِنَا بِخَطَرٍ، نَضَطَحِبُهُمْ مَعَنَا إِذَا كَانَتِ الْأُمُورُ هَكَذَا، أَوْ أَنَّهُمْ يَبْتَغِدُونَ.

وَلِهَذَا مِنْ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْآبَاءِ: اخْتِيَارُ الرَّفْقَةِ الصَّالِحَةِ، كَمَا قُلْتُ سَابِقًا، وَبُعْدُهُمْ وَابْتِعَادُهُمْ، وَحَثُّهُمْ عَلَى الْابْتِعَادِ عَنِ الرَّفْقَةِ السَّيِّئَةِ، وَإِذَا مَا كَانَ الشَّابُّ وَالشَّابَّةُ لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْآبَاءِ - أُمَّهَاتٍ كَانُوا أَوْ آبَاءَ - تَبْصِيرُهُمْ بِذَلِكَ، وَبَيَانُ ذَلِكَ لَهُمْ، «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٢)، كَمَا قَالَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: إِذَا مَا كَانَ عَلَى الْوَلَدِ خَطَرٌ مِنْ أَحَدِ الْأَقْرَبَاءِ فَلَا يُذْهَبُ

(١) تقدم تخريجه (ص ٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٣٣)، والنرمذي (٢٣٧٨)، وأحمد (٨٢١٢) من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٩٢٧).

بِهِ إِلَيْهِ، وَيُنَاصِحُ ذَلِكَ الْقَرِيبُ الْمُعْتَدِي وَيُخَوِّفُ بِاللَّهِ، وَيُعَلِّظُ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَنْتَصِحْ فَيُشْتَكَى حَتَّى يَقِفَ عِنْدَ حَدِّهِ وَيُعَاقَبُ، فَلَا يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَتُقَطَّعُ الْأَوَاصِرُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، وَلَا يَبْقَى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ إِلَّا حَقُّ الْإِسْلَامِ الْعَامُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



سؤال: هَلْ غُسْلُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ لِلْأَطْفَالِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟

الجواب: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: أَنَّ مُمَاسَّةَ النَّجَاسَةِ نَاقِضٌ، وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَقَدْ انْتَقَضَ بِمِثْلِ هَذَا.

والقول الثاني: أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ.

والدليل على هذا: أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَلَّى يَوْمًا كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» وَفِي نَعْلَيْهِ قَذَرٌ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ اخْلَعْ نَعْلَيْكَ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ وَخَلَعَ الصَّحَابَةُ نِعَالَهُمْ، ثُمَّ لَمَّا سَأَلَهُمْ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ فِي نَعْلَيْكَ قَذَرًا فَخَلَعْتُهُمَا»^(١)، وَلَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْهَا، يَعْنِي ابْتِدَاءً، وَالْقَذَرُ هُوَ الَّذِي كَانَ فِيهَا لَيْسَ

(١) أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وأحمد (١٠٧٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢٨٤).

قَدَرًا مِمَّا هُوَ مُعْتَادٌ وَجُودُهُ فِي الشُّوَارِعِ وَإِنَّمَا قَدَرُ نَجَاسَةٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.
وَأَيْضًا حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، أَيْضًا قَالَ:
«أَهْرِيقُوا عَلَيْهِ ذَنْبًا مِنْ مَاءٍ»^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُذْهِبُهُ.
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: اسْتَنْبَطَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ وَغَيْرِهَا أَنَّهَا
لَا تَنْتَقِضُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



سُؤَالٌ: نَطْلُبُ مِنَ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ نَصِيحَةً لِلآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ حَوْلَ
تَعْوِيدِ أَبْنَائِهِمْ عَلَى بَيُوتِ اللَّهِ وَالتَّعَلُّقِ بِهَا.

الْجَوَابُ: هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي فِي السُّؤَالِ، قَدْ سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَالتَّنْبِيهُ
عَلَيْهِ، أَنَّ هَذَا مِنَ الْحُقُوقِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُرَاعَوْهَا، وَهِيَ حُقُوقُ اللَّهِ
-جَلَّ وَعَلَا-، بَيُوتُ اللَّهِ يَجِبُ أَنْ تُعْمَرَ بِالطَّاعَةِ، يَجِبُ أَنْ يُعَوَّدَ الْأَوْلَادُ
-أَقْصِدُ الْبَنِينَ مِنْهُمْ- تَعْظِيمَ بَيُوتِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- وَالْحِرْصَ عَلَيْهَا كُلِّ
الْحِرْصِ، حَتَّى لَا يَقَعَ الْابْنُ فَرِيْسَةً سَهْلَةً لِلْأَعْدَاءِ -أَعْدَاءِ الدِّينِ وَالْمِلَّةِ- مِمَّنْ
نَثَرَهُمُ الشَّيْطَانُ هُنَا وَهُنَا فِي الْإِغْوَاءِ وَالْإِضْلَالِ وَإِبْعَادِهِمْ عَنِ الْجَادَّةِ الْحَقَّةِ.

تَعْوِيدُ الْآبَاءِ لِأَبْنَائِهِمْ عَلَى حُضُورِ بَيُوتِ اللَّهِ وَإِعْمَارِهَا؛ هَذَا خَيْرٌ لِلْأَبْوَيْنِ
فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، فَكَمْ يُخَلِّفُ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ صَلَاحٍ فِي الْأَوْلَادِ بِإِذْنِ اللَّهِ

تَعَالَى، وَكَمْ يُخَلِّفُ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ خَيْرٍ لِلْآبَاءِ بَعْدَ فَرَاقِ هَذِهِ الدُّنْيَا، كَمَا مَرَّ مَعَنَا فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ...»^(١).

أَقُولُ: لَا أَذْرِي مَاذَا يُرِيدُ الْآبَاءُ مِنْ أَبْنَائِهِمْ، يُرِيدُونَ الْبِرَّ وَلَمْ يَسْلُكُوا طَرِيقَهُ، يُرِيدُونَ الصَّلَاحَ وَلَمْ يَسْلُكُوا طَرِيقَ الصَّلَاحِ، يُرِيدُونَ مِنْهُمْ الْمُسَارَعَةَ فِي أَدَاءِ وَاجِبَاتِهِمْ تَجَاهَ آبَائِهِمْ، وَلَمْ يُعَوِّدُوهُمْ عَلَى الْخَيْرِ وَيُرْشِدُوهُمْ إِلَيْهِ، وَيَدُلُّوهُمْ عَلَيْهِ، يُرِيدُونَ مِنْ أَبْنَائِهِمْ أَنْ يَكُونُوا فِي أَحْسَنِ الرُّتَبِ وَالْمَنَازِلِ، وَلَمْ يَسْلُكُوا مَسَالِكَ أَهْلِ الْحَقِّ وَطَرِيقَتَهُمْ فِي إِخْرَاجِ أَبْنَائِهِمْ مِنْ مَسَالِكِ الرَّدَى.

سُبْحَانَ اللَّهِ!!

فَاقْدُ الشَّيْءَ لَا يُعْطِيهِ!!

أُورِدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تُورِدُ الْإِبِلَ

وَالْإِنْسَانَ إِذَا مَا فَرَطَ فِي حَقِّ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - وَلَمْ يُرَبِّ أَوْلَادَهُ عَلَى تَعْظِيمِ حُدُودِ اللَّهِ، فَهَذَا مَحْرُومٌ يَسْعَى فِي حِرْمَانِ أَوْلَادِهِ مِنَ الْخَيْرِ.

وَأَقُولُ لَهُ كَمَا قَالَ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ الْأَعْرَجُ الْإِمَامُ الثَّقَلَةُ: «مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ فِي الْآخِرَةِ فَقَدَّمَهُ الْيَوْمَ، وَمَا كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ فِي الْآخِرَةِ فَاتَرَكْتُهُ الْيَوْمَ»^(٢).

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٠).

(٢) «حلية الأولياء»، لأبي نعيم (٢٣٨/٣).

مَاذَا يُرِيدُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْآخِرَةِ؟ الْحَسَنَاتُ قَطْعًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَدِّمَهُ الْيَوْمَ وَيُسَارِعَ فِي تَقْدِيمِهِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الْحَسَنَاتِ أَنْ تَدُلَّهُ وَتُرْشِدَهُ وَتَحْتَهُ عَلَى الْمُسَارَعَةِ فِي عِمَارَةِ بُيُوتِ اللَّهِ بِالطَّاعَاتِ.

وَمَا كَرِهْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ فِي الْآخِرَةِ، فَاتْرُكْهُ الْيَوْمَ، مَاذَا تَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ فِي الْآخِرَةِ؟ الْمَعَاصِي وَالْآثَامُ، فَاتْرُكْهَا؛ وَيَحْتَاجُ الْأُمْرُ إِلَى جِهَادٍ وَمُجَاهَدَةٍ.

وَكَمَا قُلْتُ: صَلاَحُ الْأَوْلَادِ أَيْضًا مَوْكُولٌ بِصَلاَحِ الْآبَاءِ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَ الْجَمِيعَ سَوَاءَ السَّبِيلِ.



السُّؤَالُ: لَا يَخْفَاكُمْ خُطُورَةُ تَعْوِيدِ الْأَطْفَالِ عَلَى الْأَفْلَامِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ مَعَ مَا تَحْتَوِيهِ مِنْ مَخَاطِرٍ، وَمَفَاسِدَ أَخْلَاقِيَّةٍ، نَرْجُو النَّصِيحَةَ فِي هَذَا -بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ-.

الجَوَابُ: الْأَمْرُ كَسَابِقِهِ، لِمَاذَا لَا يَقُومُ الْآبَاءُ بِوَاجِبَاتِهِمْ؟!

يَتْرُكُ الْوَلَدَ يُشَاهِدُ وَيَنْظُرُ إِلَى هَذِهِ الْأَفْلَامِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ، مَاذَا فِيهَا مِنْ خَيْرٍ يَعُودُ عَلَى الطِّفْلِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ؟!

قَدْ -أَقُولُ قَدْ- يَكُونُ فِي بَعْضِهَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ حَسَنٌ فِي نَظَرِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ!!
لَكِنْ أَيْضًا يُوجَدُ فِي كَثِيرٍ أَوْ أَكْثَرِهَا مَا لَا يَحْسُنُ بَلْ مَا لَا يَجُوزُ كَالْمُوسِيقَى،

عَنِ اللَّهِ، مَا هَذَا إِلَّا سَبَبٌ ظَاهِرٌ وَعَلَامَاتٌ بَيِّنَةٌ عَلَى قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ، فَمَا هُوَ إِلَّا قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَإِذَا مَا كَانَتِ الْآيَةُ قَدْ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ **عَلَى** : ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [النسر: ١].

اللَّهُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ قُرْبِهَا، وَعَنِ اقْتِرَابِهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي غَفْلَةٍ سَاهُونَ، وَهَكَذَا لَا تَأْتِيهِمْ إِلَّا بَغْتَةً، كَمَا أَخْبَرَ **عَلَى** ، وَحِينَهَا لَا تَنْفَعُ النَّدَامَةُ، وَلَا يَنْفَعُ التَّزْفِيَةُ الْمُحَرَّمُ، وَلَا يَنْفَعُ التَّقِينُ الْمُفْسِدُ، لَا يَنْفَعُكَ إِلَّا مَا قَدَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ، أَرَدْتَ أَنْ يَلْقَاكَ، كَمَا قَالَهُ سَلَمَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ-.

عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقُولُ: هِيَ سَاعَاتٌ تُنْتَظَرُ وَلَيَالٍ تَمْضِي، وَالْحَصِيفُ الْعَاقِلُ الْمُدْرِكُ الْفَطْنُ يَسْعَى جَاهِدًا إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ، وَالْفِرَارِ إِلَى اللَّهِ، وَاللُّجُوءِ إِلَيْهِ **عَلَى** ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.



السُّؤَالُ: هَلْ تَجُوزُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ مِنَ الْمُصْحَفِ عَلَى الصَّبِيِّ لِحِمَايَتِهِ عِنْدَ النَّوْمِ؟

الجَوَابُ: الرَّسُولُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَدْ بَيَّنَ لَنَا الْهَدْيَ فِي تَعْوِيدِ الْأَبْنَاءِ كَمَا كَانَ يُعَوِّدُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمَا الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ، وَإِذَا مَا قَرَأَ نَفَثَ عَلَيْهِمَا وَرَقَاهُمَا بِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «أُعِيدُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ

لَا مَنَّةَ (١)، هَكَذَا تَعْوِيدُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَبْنَاءِ بَنِيهِ.

فَلَا حَرَجَ أَنْ يَقْرَأَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَبْنَائِهِ الصَّغَارِ الْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفُثُ عَلَيْهِمَا أَوْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَيَنْفُثُ عَلَيْهِمَا، وَيُعَوِّذُهُمَا بِمَا عَوَّذَ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَمَا جَاءَ فِي الْهَدْيِ.

أَمَّا أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ هَذِهِ السُّورِ مِنَ الضُّحَى وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ، لَا حَرَجَ مِنَ الْقِرَاءَةِ عَمُومًا، لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّعْوِيدُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ: قِرَاءَةِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَسُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَالْفَاتِحَةِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ وَآخِرَ آيَتَيْنِ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَهَذَا خَيْرٌ.

وَهَذَا الْأَمْرُ مَهْمٌ جَدًّا، وَيَدْخُلُ فِيهِمَا مَضَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَهْمِيَّةِ تَعْوِيدِ الْأَوْلَادِ عَلَى النَّافِعِ وَالْمُفِيدِ، وَمِنْهُ: تَحْفِيزُهُمْ - إِنْ كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ ذَلِكَ - وَتَعْوِيدُهُمْ عَلَى الْمُعَوِّذَاتِ، وَقِرَاءَةِ الْأَذْكَارِ، يُعَوِّذُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ، وَيُعَلِّمُهُمْ وَيُرْشِدُهُمْ وَيَدُلُّهُمْ، وَيَعْرِفُهُمْ أَنَّ هَذِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَقِيهِمْ وَتُحَصِّنُهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَ الْجَمِيعَ لِمَرْضِيهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

الفَهْرَسْتُ

فهرس الموضوعات

المقدمة	٥
أولاً: معنَى (الحَقِّ) والمُرَادُ بِهِ:	٩
ثانيًا: تقوى الآباء تحفظ الأبناء:	١١
*** التفصيل في مسائل الحقوق:	١٦
*** أولاً: من حقوق الولد على والديه قبل أن يوجد	١٧
١ - أن يكون الأب صالحًا؛ حتى يتنفع الولد - بإذن الله تعالى -	١٧
٢ - الحرص على اتباع السنة حين الجماع، وقول ما ورد من الأذكار	
الثابتة	١٩
٣ - دعاء الله - جلَّ جلاله وتقدَّست أسماؤه - بأن يرزقهما الولد	
الصالح، وهذا هو منهج أهل الحق والإيمان	١٩
*** ثانيًا: حقوق الولد على والديه بعد الولادة	٢٤

- ١- أَنْ يَكُونَ اسْتِقْبَالُهُ وَفَقَ السُّنَّةِ؛ أَيَّ عَلَى هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٤
- ٢- تَسْمِيَتُهُمُ التَّسْمِيَةَ الْحَسَنَةَ، وَاخْتِيَارُ الْأَسْمِ الصَّالِحِ الْحَسَنِ ٢٤
- ٣- الْعَقِيقَةُ عَنْهُ ٢٩
- ٤- الرِّضَاعَةُ الْحَقَّةُ ٣١
- ٥- النِّفَقَةُ عَلَيْهِمْ وَإِطْعَامُهُمْ مِنَ الْحَلَالِ، وَالْإِبْتِعَادُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ ٣٣
- ٦- الْعِنَايَةُ وَالْإِهْتِمَامُ بِتَعْلِيمِ الْإِبْنِ وَالْبِنْتِ مَا يَنْفَعُهُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ ٣٣
- ٧- تَرْبِيَةُ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ؛ فَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ ٣٦
- ٨- الرِّحْمَةُ بِهِمْ وَتَقْيِيلُهُمْ، وَالْعَدْلُ بَيْنَهُمْ ٤٠
- ٩- أَنْ يُعَلِّمُوا أَبْنَاءَهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ مَا يُهْمُّهُمْ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ ٤٢
- ١٠- الْعِنَايَةُ بِابْنِهِمْ أَوْ بِنْتِهِمْ بِاخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ لَهُ أَوْ الزَّوْجِ الصَّالِحِ لِابْنَتِهِ ٤٢
- ١١- الدُّعَاءُ لَهُمْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَ الظُّهُورِ إِلَى الدُّنْيَا بِالصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ ٤٣
- ١٢- النَّظَرُ فِي أَحْتَاجَاتِ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ، وَالْجُلُوسُ إِلَيْهِمْ فِي حَلِّ مُشْكِلَاتِهِمُ الَّتِي قَدْ تَعَرَّضَ لَهُمْ ٤٤

١٣ - شَغْلُ أَوْقَاتِ فَرَاعِهِمْ بِالنَّافِعِ الْمُنْفِيدِ ٤٦

***** الأُسْئَلَةُ: ٥٣

سُؤَالٌ: بَعْضُ الْكُتُبِ التَّرْبَوِيَّةِ وَالطَّبِّيَّةِ الَّتِي يَكْتُبُهَا الْكُفَّارُ فِي مَجَالَاتٍ لَا تُخَالِفُ شَرِيعَتَنَا هَلْ يَجُوزُ أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْهَا فِي تَرْبِيَةِ أَبْنَائِنَا، وَعِنَايَتِهِمْ

الطَّبِّيَّةِ مَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ الْخَفِيفَ؟ ٥٣

سُؤَالٌ: نَزَجُوا مِنْكُمْ نَصِيحَةً حَوْلَ تَهَاوُنِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي شِرَاءِ أَلْبِسَةِ أَبْنَائِهِمُ الصَّغَارِ الَّتِي فِيهَا تَشْبَهُ بِالْكَفَّارِ بَلْ وَتَقْسُخُ فِي السِّتْرِ، فَإِذَا

مَا نُوَصِّحُوا اعْتَذَرُوا بِأَنَّهُمْ صِغَارٌ. ٥٤

سُؤَالٌ: انْتَشَرَتْ ظَاهِرَةُ التَّعَدِّيِّ عَلَى الْأَطْفَالِ الصَّغَارِ، مِنْ طَرَفِ الْأَشْرَارِ فِي الشَّوَارِعِ، بَلْ وَمِنْ طَرَفِ مَحَارِمِهِمْ أَحْيَانًا، مِمَّا قَطَعَ الْأَرْحَامَ وَهَتَكَ الْأَعْرَاضَ، وَسَبَّبَ انْجِرَافَاتِ الشَّبَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَمَا نَصِيحَتُكُمْ

-بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ-؟ ٥٦

سُؤَالٌ: سَائِلُ السُّؤَالِ السَّابِقِ يُخَصِّصُ التَّعَدِّيِّ، فَيَقُولُ: الْمَقْصُودُ التَّعَدِّيِّ

الْجِنْسِيِّ؟ ٥٨

سُؤَالٌ: هَلْ غُسْلُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ لِلْأَطْفَالِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟ ٦٠

سُؤَالٌ: نَطْلُبُ مِنَ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ نَصِيحَةً لِلْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ حَوْلَ تَعْوِيدِ

أَبْنَائِهِمْ عَلَى يُتُوتِ اللَّهِ وَالتَّعَلُّقُ بِهَا. ٦١

سُؤَالٌ: لَا يَخْفَاكُمْ خُطُورَةَ تَعْوِيدِ الْأَطْفَالِ عَلَى الْأَفْلَامِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ مَعَ

مَا تَحْتَوِيهِ مِنْ مَخَاطِرَ، وَمَفَاسِدَ أَخْلَاقِيَّةٍ، نَرْجُو النَّصِيحَةَ فِي هَذَا - بَارَكَ

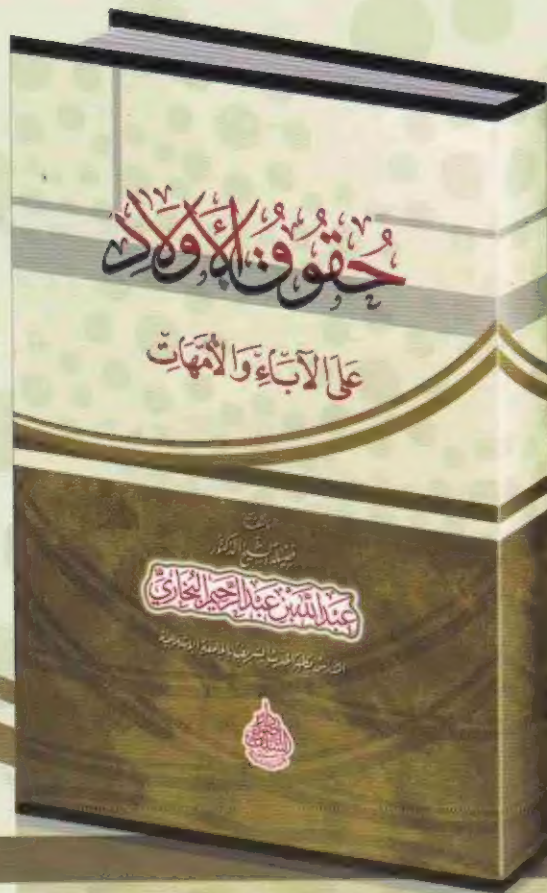
اللَّهُ فِيكُمْ - ٦٣

سُؤَالٌ: هَلْ تَجُوزُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ مِنَ الْمُصْحَفِ عَلَى الصَّبِيِّ لِحِمَايَتِهِ

عِنْدَ النَّوْمِ؟ ٦٥

الفهرس ٦٧





البريد: ٤٨ ش السلام - أم عيسى - جسر السويس - القاهرة
الكتب: ١٨ ش القديس مرقس - أميرة الجيزة - القاهرة

هاتف وفاكس: ٠٠٩٢٤٩١٤٧٩٥

هاتف محمول: ٠٠٩٠١٠١٠١١٤٥

adwaasalaf2007@yahoo.com

